

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(636)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الإنسان في العالم	49



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

رئيس جامعة نايف: التدخل الكندي بالملكة مخالف للقانون الدولي والأعراف الدبلوماسية

أكد أن للسعودية الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً للحفاظ على أمنها الداخلي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439 هـ - 7 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/FpmSMW>

«وكالة الأنباء السعودية (واس - الرياض) أعرب رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالمجيد بن عبدالله البنيان عن استنكاره، لما صدر عن وزيرة الخارجية الكندية والسفارة الكندية في المملكة من تصريحات بشأن ما اسمته نشاط المجتمع المدني، معتبراً ذلك خرقاً واضحاً للقوانين والأعراف الدولية. وفي التفاصيل، قال الدكتور "البنيان" في تصريح نقلته وكالة الأنباء السعودية: "إن جميع القوانين والمواثيق الدولية كفلت لدول العالم اتخاذ ما يناسبها من أنظمة في إطار سيادتها، والمملكة اتخذت الإجراءات التي تضمن أمنها الاجتماعي ومنظومة قيمها الدينية والأخلاقية، وما صدر عن وزيرة الخارجية الكندية والسفارة الكندية في المملكة هو مخالفة واضحة للقانون الدولي والأعراف الدبلوماسية، ويعد تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية لدولة تعد إحدى ركائز الاستقرار والسلم العالميين. وأضاف: "إن المملكة العربية السعودية من خلال نظامها الأساس وتشريعاتها العادلة قد كفلت لمواطنيها والمقيمين على أرضها الإجراءات والأنظمة التي تضمن حقوقهم وفق تعاليم الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ كرامته. وأشار إلى أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - كانت السباقة دوماً إلى دعم العمل الدولي المشترك في مجالات حقوق الإنسان من خلال منظمات الأمم المتحدة وغيرها، كما بادرت إلى إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، تحت مسمى (هيئة حقوق الإنسان) ترتبط مباشرة بالمقام السامي، لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، وكذلك إنشاء الجمعية الوطنية لحماية حقوق الإنسان، المنبثقة من حاجات المجتمع المدني. وأشار إلى أن هذه المزايدات السياسية من الجانب الكندي يدحضها التأييد الدولي الكبير الذي حظيت به المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي جاء مؤكداً جهود المملكة المقدرة دولياً في هذا المجال. واختتم تصريحه بالتأكيد أن للمملكة العربية السعودية الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة للحفاظ على أمنها الداخلي، مندداً بمحاولات الجانب الكندي التأثير على نظام العدالة الجنائية للمملكة التي ظلت على الدوام تدعو إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.



جمعية "حقوق الإنسان" ترد على كندا: هناك فرق بين احترام مبادئ حقوق الإنسان والتدخل في شؤون الدول

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/T7KWxw>

عبدالله البرقاوي - الرياض
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما صدر من الجانب الكندي بشأن قضية داخلية سعودية، وشددت على أنه يجب التفريق بين احترام مبادئ حقوق الإنسان التي يدعمها الجميع، والتدخل في شؤون الدول الداخلية والمحكومة بدستورها وقوانينها الداخلية.
وأشار رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني إلى أن ما صدر من الجانب الكندي فيه تجاوز على الأعراف الدولية، ومساس بالسيادة الوطنية؛ فأبداء الرأي بشأن قضية معينة في إطار العلاقة بين دولتين له آلياته الدبلوماسية المتعارف عليها، التي لم يلتزم بها الجانب الكندي في هذه القضية؛ ما جعل تصرفهم يقابل بهذا الرد الحازم من الجانب السعودي.
وأكد أهمية عدم استخدام ملفات حقوق الإنسان لأهداف سياسية من جانب بعض الدول الغربية، ومنها كندا، التي نلاحظ بين حين وآخر إثارتها بعض القضايا اعتمادًا على بعض المعلومات المغلوطة، أو لأسباب تغلف بالجوانب الحقوقية المدفوعة بأهداف سياسية أو مصلحة.



الجوف .. "حقوق الإنسان" تشيد بالخدمات المقدمة للحجاج في مدينتهم بـ "أبو عجرم"

رصدت مظاهرها الصحية والغذائية والسكنية وانطباع العراقيين وجهود القائمين عليها

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/9Twpnr>

صحيفة سبق الإلكترونية - الجوف
أشاد مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة الجوف ظاهر بريد الفهيري؛ بالخدمات المتنوعة المقدمة لحجاج بيت الله الحرام في مدينة الحجاج بمركز أبو عجرم بمنطقة الجوف، واطلع على الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن من كل القطاعات المختلفة المشتركة في خدمة الحجاج.

وذكر "الفهقي"؛ أن الجمعية رصدت مظاهر الخدمات المقدمة للحجاج سواء الصحية أو الغذائية أو تهيئة المكان للمبيت وهي خدمات مكتملة يشكر القائمون عليها، مضيفاً أن الجمعية لحقوق الإنسان رصدت انطباع الحجاج العراقيين في هذه المدينة؛ حيث قدموا الشكر الجزيل لحكومة خادم الحرمين الشريفين ولشعب المملكة على ما لقوه من رعاية خلال وجودهم في هذه المدينة.

وذكر عضو اللجنة الاستشارية بجمعية حقوق الإنسان بمنطقة الجوف خليفة المسعر؛ قائلاً: "وجدنا في مدينة الحجاج بأبو عجرم من خلال العاملين في هذه المدينة روح المبادرة وحب العمل والإخلاص؛ ما يؤكد لنا أن الحجاج بأيديهم أمينة حيث سمعنا عبارات الشكر من الحجاج الموجودين في هذه المدينة."

وأضاف "المسعر"؛ أنه لفتت نظرنا الأعداد الكبيرة من المتطوعين رجالاً ونساءً، وهذا جعلنا نشعر بالفخر بهؤلاء المتطوعين الذين يعملون في خدمة الحجاج تلبية لنداء الوطن.



«حقوق الإنسان»: كندا تجاوزت الأعراف الدولية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1662280>

مريم الصغير (الرياض9902@maryam) استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما صدر من الجانب الكندي بشأن قضية داخلية سعودية، وشددت على أنه يجب التفريق بين احترام مبادئ حقوق الإنسان والتي يدعمها الجميع، وبين التدخل في شؤون الدول الداخلية والمحكومة بدستورها وقوانينها الداخلية. وأشار رئيس الجمعية مفلح بن ربيعان القحطاني في تصريح له اليوم (الثلاثاء)، إلى أن ما صدر من الجانب الكندي فيه تجاوز على الأعراف الدولية ومساس بالسيادة الوطنية. وأوضح أن إبداء الرأي بشأن قضية معينة في إطار العلاقة بين دولتين له آلياته الدبلوماسية المتعارف عليها، والتي لم يلتزم بها الجانب الكندي في هذه القضية، مما جعل تصرفهم يقابل بهذا الرد الحازم من الجانب السعودي. وأكد على أهمية عدم استخدام ملفات حقوق الإنسان لأهداف سياسية من جانب بعض الدول التي يلاحظ بين حين وآخر إثارته بعض القضايا اعتماداً على معلومات مغلوبة، أو لأسباب تُغلف بالجوانب الحقوقية المدفوعة بأهداف سياسية.



حقوق الإنسان السعودية: تجاوز للأعراف الدولية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584832>

واس - الرياض استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة ما صدر عن وزيرة الخارجية الكندية والسفارة الكندية لدى المملكة من تصريحات تتعلق بشأن قضية داخلية، داعية إلى التفريق بين احترام مبادئ حقوق الإنسان التي تدعمها المملكة العربية السعودية وبين التدخل في شؤون الدول الداخلية والمحكومة بدستورها وقوانينها الداخلية.

«حقوق الإنسان»: الموقف الكندي فيه تجاوز على الأعراف الدولية ومساس بسيادة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م
<http://www.alriyadh.com/1697470>

الرياض - سعيد المبارك
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما صدر من الجانب الكندي بشأن قضية داخلية سعودية، وشددت على أنه يجب التفريق بين احترام مبادئ حقوق الإنسان والتي يدعمها الجميع وبين التدخل في شؤون الدول الداخلية والمحكومة بدستورها وقوانينها الداخلية.
وأشار رئيس الجمعية د مفلح بن ربيعان القحطاني، إلى أن ما صدر من الجانب الكندي فيه تجاوز على الأعراف الدولية ومساس بالسيادة الوطنية، وأن إبداء الرأي بشأن قضية معينة في إطار العلاقة بين دولتين له آلياته الدبلوماسية المتعارف عليها والتي لم يلتزم بها الجانب الكندي في هذه القضية مما جعل تصرفهم يقابل بهذا الرد الحازم من الجانب السعودي.
وأكد على أهمية عدم استخدام ملفات حقوق الإنسان لأهداف سياسية من جانب بعض الدول الغربية ومنها كندا والتي يلاحظ بين حين وآخر إثارتها بعض القضايا اعتماداً على بعض المعلومات المغلوطة أو لأسباب تغلف بالجوانب الحقوقية المدفوعة بأهداف سياسية أو مصلحة.

جمعية حقوق الإنسان: الموقف الكندي فيه تجاوز للأعراف الدولية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م
<http://www.al-jazirahonline.com/news/2018/20180807/133915>

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة ما صدر عن وزيرة الخارجية الكندية والسفارة الكندية لدى المملكة من تصريحات تتعلق بشأن قضية داخلية، داعية إلى التفريق بين احترام مبادئ حقوق الإنسان التي تدعمها المملكة العربية السعودية وبين التدخل في شؤون الدول الداخلية والمحكومة بدستورها وقوانينها الداخلية.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن ما صدر من الجانب الكندي فيه تجاوز على الأعراف الدولية ومساس بسيادة المملكة دون وجه حق، مشيراً إلى أن الجانب الكندي لم يلتزم في هذا الموقف بالأعراف والاتفاقيات الدولية لاسيما ذات العلاقة بالشأن الدبلوماسي، مما جعل تصرفهم يقابل بهذا الرد الحازم من جانب المملكة.

وأكد أهمية عدم استخدام ملفات حقوق الإنسان لأهداف سياسية من أي دولة، مفيداً أن كندا تتأثر بعض القضايا اعتماداً على بعض المعلومات المغلوطة أو لأسباب تغلف بالجوانب الحقوقية المدفوعة بأهداف سياسية أو مصلحة **See** - .

فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة القصيم يقيم ركناً توعوياً للتحذير من العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1439 هـ - 6 أغسطس 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1661871>

«عكاظ» (المذنب)
شارك فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة القصيم في مهرجان «صيف المذنب 39» الذي دشنته أمير منطقة القصيم الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، وذلك يوم الأربعاء الموافق 19/11/1439، بإقامة ركن توعوي، جرى من خلاله تعريف الزائرين بمظاهر العنف ضد الأطفال، وأسبابه، والبيئات التي يُمارس فيها، والجهات المعنية للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال، وهدى النبي ﷺ في تعامله مع الأطفال.
وقد حظي الركن بإقبال كبير من الزوّار من الشرائح كافة (رجال ونساء وأطفال)، وجرى توزيع إصدارات الهيئة، وعرض أفلام توعوية، وتقديم الاستشارات والإجابة عن أسئلة واستفسارات الزوّار.
كما جرى تخصيص مكان للأطفال لممارسة هواية الرسم، حيث يقوم الأطفال بالاطلاع على الكتيبات المخصصة لهم والمشاركة بالتلوين والرسم.

عضو الشورى الإدريسي: التدخل الكندي انتهاك صريح للقانون الدولي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1662263>

«عكاظ» (الرياض)
استنكر عضو لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى أستاذ القانون الدولي العام المساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود الدكتور وائل بن محمد الإدريسي ما صدر عن وزيرة الخارجية الكندية والسفارة الكندية في المملكة في شأن ما أسمته «نشاط المجتمع المدني».
وقال في تصريح لوكالة الأنباء السعودية: إن ما مصدر عن وزيرة الخارجية الكندية والسفارة الكندية بالمملكة يدخل في طائفة المحظورات التي يدينها القانون الدولي جملة وتفصيلاً وتعد انتهاكاً صريحاً لعدة واجبات والتزامات يفرضها القانون الدولي على كندا وغيرها من الدول، ومن تلك الواجبات عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و واجب الاحترام المتبادل بين الدول والالتزام بعدم المساس بحقوق الدول الأخرى وفي طليعتها الحق في ممارسة مظاهر سيادتها.

وأضاف أن ما اسمتهم كندا بنشطاء المجتمع المدني قد تم إيقافهم في المملكة وفقاً للأنظمة الجزائية المحلية التي تكفل لهم الحق في المحاكمة العادلة وبما يتفق مع المعايير الدولية، وقامت به السلطات العدلية والجهات الأمنية في المملكة من إجراءات شرعية ونظامية في حق الموقوفين بما يعكس الحق القانوني الأصيل للمملكة كدولة ذات سيادة في اتخاذ تلك الإجراءات من الناحية الشرعية والقانونية، وبما يتماشى مع الممارسات الدولية، ويوفر الضمانات الكاملة لمعاملة الموقوفين وحقوقهم في المحاكمة العادلة ويتفق مع معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، وفي ظل نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم م/2 لعام 1435هـ، ويدحض تلك التصريحات الكندية.

وتابع الدكتور الإدريسي قائلاً: إن القانون الدولي يدين بشدة الموقف الكندي لأنها تعددت بين انتهاكات لسيادة المملكة وتدخل غير مشروع في شؤونها الداخلية وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ قانوني وقاعدة دولية عرفية، ومنصوص عليها في اتفاقية منتهي حقوق الدول وواجباتها عام 1933م التي أصبحت قواعد عرفية عالمية التطبيق في مجملها وتم تأكيدها في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م وقرارات الدولية وفي طليعتها قرارات الأمم المتحدة الصادرة من أجهزتها المختلفة مثل محكمة العدل الدولية، وقرارات مجلس الأمن، وإعلانات الجمعية العامة ومنها الإعلان الذي أصدرته في 9 ديسمبر 1981م بعنوان (إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول).

ولفت النظر إلى أنه جاء في مادة إعلان الجمعية العامة الأولى على أنه لا يحق لاية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب كان في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى.

وتابع قائلاً: يشمل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الحقوق والواجبات المتصلة بسيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وأمنها، فضلاً عن الهوية الوطنية والتراث الثقافي لسكانها وحقوق الدولة السيادية غير القابل للتصرف في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بحرية.

وبين أن الانتهاكات الكندية ضد المملكة امتدت لتصل لانتهاك الأحكام الواردة في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م التي تنص في المادة (41) على أنه على الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المزايا والحصانات واجب احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمد لديها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، ويجب أن تكون معالجة كافة المسائل الرسمية التي تكلف بها البعثة من قبل حكومة الدولة المعتمدة مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو عن طريقها أو مع أي جهة أخرى متفق عليها.

وقال الدكتور وائل الإدريسي: المملكة تتمتع بدعم القانون الدولي الكامل واعترافه بالحق المطلق لما قد تتخذه المملكة من إجراءات كان من بينها التي أعلنتها المملكة، مبيهاً أنه لا يزال وفقاً للقانون الدولي امكانية اتخاذ المملكة للمزيد من السبل القانونية والدبلوماسية الأخرى ضد كندا.

وأكد أن المملكة في طليعة الدول المعروفة عنها في المجتمع الدولي بالتزامها بالقانون الدولي وسعيها الدؤوب في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتطبيق قرارات الشرعية الدولية واحترامها لحقوق الدول وواجباتها وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسعيها الحثيث في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وشدد على أن حقوق الإنسان محفوظة ومصانة في المملكة وفقاً للشرع الحنيف الذي سبق للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في مختلف الجوانب، والنظام الأساسي للحكم قد نص على استقلال القضاء، وأن مرجعيته هي الشريعة الإسلامية الغراء، حيث نصت المادة (26) على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، و تمشياً مع ذلك جرى إنشاء الدولة هيئة حقوق الإنسان، لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وخلص إلى القول إن المملكة عملت على تحديث وسن الأنظمة ذات الصلة وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية، كما انضمت إلى مجلس حقوق الإنسان منذ عدة سنوات وماتزال عضواً بالمجلس مما يعكس رقي مستوى حقوق الإنسان في المملكة، ويفند المزاعم والافتراءات الصادرة من الجانب الكندي.

استنكرت التدخل الكندي الصارخ.. هيئة حقوق الإنسان: ضمانات للمتهمين خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة بالمملكة

المصدر: جريدة عاجل الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<https://ajel.sa/local/2195281>

الرياض

استنكرت هيئة حقوق الإنسان، تدخل الحكومة الكندية في الشؤون الداخلية للمملكة، ما يعد "انتهاكاً صارخاً" للاتفاقيات والأعراف الدولية ذات الصلة.

وأوضحت الهيئة في بيان صادر عنها اليوم، أن المساس باستقلال السلطة القضائية بالمملكة وإجراءاتها العدلية، هو "أمر مستهجن ومرفوض وغير مقبول على الإطلاق"، مؤكدة أن إجراءات التحقيق والمحاكمة في المملكة توفر للمتهم جميع الضمانات المكفولة له، وفقاً للأنظمة المرعية في المملكة والاتفاقيات الدولية التي أصبحت طرفاً فيها، وهذا ما عكسته التقارير الدورية التي قدمتها المملكة بكل شفافية ووضوح أمام الهيئات التعاقدية في الأمم المتحدة. وأشارت الهيئة، إلى أن المملكة، ترفض تسييس حقوق الإنسان وانتقائيتها، فيما تؤكد في الوقت نفسه أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأكدت أن المملكة لا تقبل و لن تقبل التدخل في شؤونها الداخلية والمساس بسيادتها الوطنية، بما في ذلك سلطتها القضائية المستقلة، وأنظمتها العدلية، وإجراءاتها الجزائية تحت أي ذريعة كانت. وشدد وزير الخارجية عادل الجبير، اليوم (الأربعاء)، على رفض السعودية التدخل في شؤونها الداخلية، مؤكداً أن التصرفات التي أقدمت عليها كندا في هذا الشأن "غير مقبولة". وقال الجبير (خلال مؤتمر صحفي)، إن المملكة لا تتدخل في شؤون الآخرين؛ لذا لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية، مطالباً كندا بضرورة تغيير نهجها في التعامل مع المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزارتنا • العدل • والعمل • تستكملان الترتيبات النهائية

لانطلاق المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596369>

تستكمل وزارتا العدل والعمل والتنمية الاجتماعية بالشراكة فيما بينهما الترتيبات النهائية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، إذ جرى تشكيل فريق تنفيذي مشترك بين الوزارتين لاستكمال الترتيبات النهائية لنقل اختصاص نظر القضايا العمالية إلى القضاء العام. وتهدف هذه الشراكة إلى تحقيق أهداف وزارة العدل بتحقيق التميز القضائي في المحاكم والدوائر العمالية بما ينعكس إيجاباً على سوق العمل، وخفض أمد التقاضي في المحاكم والدوائر العمالية، وتحقيق التكامل الرقمي في عمليات المحاكم العمالية وذلك من خلال الربط والتكامل الإلكتروني بين وزارتي العدل والعمل والتنمية الاجتماعية.

ويقوم الفريق التنفيذي في إطار الشراكة على التأكد من استكمال المتطلبات التقنية والتنظيمية والقضائية والإدارية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، والتي تضمن تحقيق التميز في القضاء العمالي، كما يقوم الفريق على تحديد وابتكار مؤشرات الأداء التي تضمن حسن سير العمل في إطار الشراكة ومراجعة تلك المؤشرات بشكل دوري.

يذكر أن وزارة العدل تعكف على تأهيل وتطوير الكوادر العدلية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، ومن ذلك إطلاق البرنامج التدريبي المتخصص في القضاء العمالي، وإلحاق جميع القضاة المخصصين في القضاء العمالي به، وذلك لرفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المخصصين للقضاء العمالي في مجال التخصص من الناحية الشرعية والنظامية والمهنية والإدارية.

وأشارت وزارة العدل إلى أن المحاكم والدوائر العمالية المنتظر انطلاقتها التابعة للقضاء العام، تعد إحدى أهم الركائز المساعدة على رفع تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية، إذ تهدف تلك المحاكم إلى تعزيز فرص الاستثمار في المملكة وتحقيق المزيد من الأمان والجاذبية لسوق العمل في المملكة، وذلك من خلال ترسيخ العدالة في قطاع العمل والأعمال، والإسهام في تحقيق طموحات وتطلعات القيادة الرشيدة في هذه البلاد.

«السجون» توقع ١٦ مذكرة تفاهم مع وزارات وهيئات حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596370>

وقعت المديرية العامة للسجون أخيراً بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض ١٦ مذكرة تفاهم مع عدد من الوزارات والهيئات الحكومية والجهات الأكاديمية والجمعيات ذات العلاقة شملت وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ووزارة الإسكان ووزارة الحج والعمرة ووزارة التجارة والاستثمار والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والبريد السعودي وبنك التنمية الاجتماعية والجمعية العربية

السعودية للثقافة والفنون ومجلس إدارة الجمعيات التعاونية والجمعية التعاونية لنبات اليسر والنباتات الصحراوية وجمعية ريادة الأعمال بجامعة الملك سعود وشركة علم وكلية المعرفة للعلوم والتقنية وأكاديمية سيسكو.

وأوضح المدير العام السجون اللواء محمد بن علي الأسمرى أن توقيع هذه المذكرات والشراكات الاستراتيجية يأتي ثمرة لسلسلة من ورش العمل والاجتماعات والمباحثات المتكررة مع شركاء السجون من مختلف الوزارات والهيئات والجهات انطلاقاً من شعار المديرية الجديد «سجوننا مسؤوليتنا جميعاً» لافتاً إلى أن برامج المديرية العامة للسجون الحديثة لن تكتفي بتقديم الخدمات لنزلائها ونزيلاتها فقط بل ستمتد للمفرج عنهم من خلال إدارة الرعاية اللاحقة التي تم استحداثها أخيراً باعتبار أنها ستقدم برامج وخدمات تختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية برامج الرعاية التي تنفذ خلال مراحل تطبيق التدابير الجزائية في المؤسسات العقابية والإصلاحية، من حيث أنها تختص بتقديم المساعدة للنزلاء والنزيلات قبيل وبعد خروجهم من الإصلاحات بما يشجع المفرج عنهم على التلاؤم مع الحياة العادية في المجتمع الذين انفصلوا عنه لفترة معينة أثناء تنفيذ العقوبة، وذلك من خلال برنامج «ثقة» الذي يعتمد على تهيئة النزول لمرحلة انتقالية بما يؤدي لاندماجه بطريقة إيجابية في النسيج الاجتماعي. وأفاد أن المديرية العامة للسجون تهدف من خلال توقيع هذه المذكرات إلى تعزيز التكامل بينها وبين شركائها الاستراتيجيين لتأسيس علاقة ذات بعد استراتيجي عميق للتعاون المشترك بما يضمن تطوير النظم الإدارية للسجون في المملكة ويدعم الفلسفة الجديدة التي تستهدف تطوير المهام التأهيلية والإصلاحية والتربوية التي تتبناها المديرية وتهدف إلى تحسين فاعلية وكفاءة منظومة برامج الوقاية والإصلاح وإعادة الدمج في المجتمع بشكل سليم وتحويل السجون إلى نموذج ريادي فريد بتطبيق برامج إعادة التأهيل تحقيقاً ودعمًا لأهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وينسجم مع رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة ٢٠٣٠.



«أموال القاصرين»: بدعم القيادة سنستغني عن كل المباني

المستأجرة بحلول 2020

المصدر: جريدة الرياض الأحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1696965>

الرياض - واس

رفع رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الشيخ عبدالعزيز بن محمد المهنا، الشكر لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله-، بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الآلية الخاصة بنقل مهمة إدارة بيوت المال في وزارة العدل ودوائر بيوت المال في المحاكم إلى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم مما سيسهم في سرعة نقل الاختصاص والعمل بشكل عملي في إدخال بيانات المستفيدين في النظام الإلكتروني المخصص لذلك والسعي إلى تنمية أموالهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة وبما يتواءم مع رؤية المملكة 2030م.

وأكد معاليه خلال زيارته التفقدية لمشروع بناء مقر الهيئة بالمنطقة الشرقية أمس، أن الهيئة تضع خططها ومشروعاتها بما يتوافق مع خطة المملكة للتحول الوطني لعام 2020 حيث سيكون هذا التاريخ موعداً - بإذن الله - لاستغناء الهيئة عن المباني المستأجرة المؤقتة والانتقال إلى مقرات دائمة ذات هوية موحدة تلبي احتياجات المستفيدين.

وأشار معاليه إلى أن الهيئة حققت نجاحات كبيرة ومتميزة خلال عمرها الذي لم يتجاوز أربع سنوات بفضل الله تعالى ثم بفضل الدعم الكبير الذي تلقاه من خدام الحرمين الشريفين وسمو ولي

عهده الأمين - حفظهما الله - ومن ذلك البدء في إنشاء المقر الرئيس للهيئة في مدينة الرياض بالإضافة إلى الشروع في بناء خمسة مقرات لفروع الهيئة في كل من منطقة مكة المكرمة، ومنطقة المدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، ومنطقة عسير، ومنطقة الجوف، وهذا المقر الذي نقف على تشييده اليوم في مدينة الدمام نموذج لتلك المباني ذات الهوية الموحدة الذي من المتوقع أن يتم استلامه ومباشرة العمل به خلال الستة أشهر القادمة.

وختم الشيخ المهنا حديثه، بشكر معالي المستشار بالديوان الملكي رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ على دعمه ومؤازرته لأعمال الهيئة والعاملين فيها.

وكان معالي رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، وصل إلى مقر المشروع يرافقه عدد من المختصين في الهيئة وكان في استقباله المشرف على مكتب الهيئة بالدمام ومدير المكتب الاستشاري لأعمال البناء، حيث قام معاليه بجولة على المقر، واستمع إلى شرح مفصل من المهندس المختص .



شراكات لتوطين الوظائف في 11 قطاعاً

المصدر: جريدة الرياض السبت 22 ذو القعدة 1439 هـ - 4 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1696484>

الرياض - محمد الحيدر

دخلت وكالة التوطين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في اتفاقيات وشراكات استراتيجية وتعاون مع 18 جهة حكومية وخاصة خلال الربع الماضي من العام الجاري، تستهدف توطين مهن ووظائف تخصصية في القطاعات: الطبية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والصناعية، والاستشارات الهندسية والتجارة، والسياحة، والتجزئة، والنقل، والمقاولات، ومهن المحاسبة، والمحاماة، وكذلك تطوير مسارات التوظيف، والتدريب والتأهيل.

ومعلوم أن وكالة التوطين تم إنشاؤها بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 46/39(د) وتاريخ 1439/5/11هـ، وتهدف إلى توظيف السعوديين في القطاع الخاص.

وقد أوضح المشرف العام على وكالة التوطين في الوزارة المهندس غازي الشهراني، أنه تم التنسيق وعقد ورش عمل واجتماعات مكثفة مع وزارة الصحة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة المهندسين وهيئة المحامين وهيئة المحاسبين القانونيين لصياغة آلية للتوطين والمهن المستهدفة في هذه القطاعات كما تم تحليل بيانات الباحثين عن العمل المؤهلين للعمل في هذه القطاعات والمهن الوظيفية لبدء عملية المواءمة والتوطين حسب المؤهلات وبشكل تدريجي.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة بتطوير مراكز للعمل عن بعد لكي تستوعب 50 ألف موظفة سعودية، وهذا المشروع يستهدف الباحثات عن عمل واللواتي يمكنهن القيام بالمسؤوليات الوظيفية من البيت أو أقرب مركز عمل عن بعد في المنطقة.

كما تعمل الوكالة على وضع منصة للعمل المرنة تسمح لحديثي التخرج والطلاب من العمل بشكل جزئي واستقطاع الأجور من المنشآت بشكل آلي سريع، بما يضمن للشباب تجربة العمل في وقت مبكر والتعرف عليه وكسر حاجز الرهبة ورفع قيمة العمل.

كما وقعت الوكالة مذكرة تفاهم مع شركة الدواء لتوظيف 400 صيدلي في جميع مناطق المملكة، ومبادرة توظيف 133 وظيفة طبية ومساعدة في مستشفى طبي.

ووقعت أيضاً مذكرة تفاهم مع هيئة النقل العام لتوطين قطاع النقل التعليمي، ومذكرة تفاهم مع وزارة الاسكان بهدف استحداث 6 آلاف فرصة وظيفية في مجال فاحص مباني للتأكد من جودة البناء للمشاريع السكنية. كما تم إقامة ورشة عمل مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بهدف توطين قطاع السياحة وتم تحديد الوظائف والمهن المستهدفة.

وعقد مسؤولي وكالة التوطين اجتماع مع عدة شركات أجنبية عدة منها شركات تسلا وأمازون و "IBM" الأمريكية وشركة "HAWAWI" الصينية بهدف توطين الوظائف في قطاعات الطاقة المتجددة والاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد أنهت وكالة التوطين المسودة الأولية للدليل الإرشادي لتوطين المهن في 12 نشاطاً من قطاع التجزئة، بعد أن عقدت ورش عمل وحلقات نقاش بحضور القطاعين العام والخاص.

كما تم إعداد دراسة جدوى لإنشاء شركة وطنية في مجال التشغيل والصيانة للقطاع الحكومي لغرض التوطين في هذا القطاع، وتحديد الفئات الوظيفية المناسبة للتوطين.

وفي مجال النقل البري فقد تم الاطلاع على برنامج "كابتن حافلة" المقدم من شركة "سابتكو" للمساهمة في توطين قطاع النقل البري والاتفاق على مجالات التعاون. وكذلك تم وضع الإجراءات النهائية مع الهيئة العامة للغذاء والدواء من أجل توطين وظائف مندوبي مبيعات ومسوقي الأدوية.

وقامت الوكالة أيضا بتحديد جانب من الوظائف المستهدفة الناتجة عن مشاريع الطاقة المتجددة الحكومية مع هيئة تنظيم الكهرباء والطاقة المتجددة.

وقال المهندس غازي الشهراني إن الوزارة بصدد وضع آليات توطين مبتكرة تتيح للباحثين عن عمل لإيجاد فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم وخبراتهم لكي تتمكن الكوادر الوطنية من رفع مساهمتها في تنمية القطاع الخاص والمشاركة في قراراته.



العمل: صرف البديل المالي لدعم الكراسي وأجهزة الإعاقة حسب أولوية التقديم

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 ذو القعدة 1439هـ - 4 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584266>

أمين رزق - جدة

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس على صرف البديل المالي لدعم الكراسي المتحركة وأجهزة الإعاقة حسب أولوية التقديم، وبحسب هيئة الإحصاء في العام الماضي، يبلغ عدد المعاقين 667 ألفاً يمثلون 3.3% من السكان، ويتراوح الدعم المالي المقدم لهم سنوياً بين 4 - 20 ألف ريال وذلك وفقاً لشدة الإعاقة، ويطلب خبراء مختصون بضرورة دعم هذه الشريحة بالتأكيد في النظام على أن ما يحصلون عليه هو حقوق مستحقة لهم، من جهة أخرى أشارت الوزارة إلى إيقاف مستحقات المرأة من الضمان في حال الزواج أو الحصول على عمل، ويمكن لها الاستقلال بمعاشها الضماني في حال بلغت أكثر من 35 عاماً، وبجانب دعم الإعاقة والضمان الاجتماعي، تقدم الوزارة المساعدات المقطوعة للذين لا يملكون دخلاً ثابتاً بما يتراوح بين 10- إلى 32 ألف ريال حسب وضع الحالة وعدد أفراد الأسرة، ويمكن إعادة التقديم لهذه المساعدة بعد عام من الصرف، في حال عدم توفر دخل ثابت.

27.3 ألف أجنبي في الوزارة.. و5795 سعودياً يبحثون عن عمل

حكومي

الأطباء السعوديون أقلية في الصحة!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1661574>

«عكاظOnline @Okaz_Online»، حسين هزازي @h_hzazi، زياد الفيفي @ZIAD_online جدة) فيما لا يزال عدد الأطباء غير السعوديين (27282 طبيباً أجنبياً) يتجاوز ضعف عدد السعوديين في وزارة الصحة (11172 طبيباً سعودياً) -وفقاً لآخر إحصاء رسمي للوزارة لعامها المالي الماضي-، بلغ عدد الأطباء السعوديين الباحثين عن عمل في القطاع الحكومي والمصنفين مهنيين من قبل هيئة التخصصات الصحية والمسجلين في قاعدة «طاقات» و«جدارة» 5723 طبيباً يحمل شهادة البكالوريوس، و72 طبيباً حاصلًا على شهادة في الدراسات العليا، ويوضح الإحصاء أن ليس كل الباحثين عن العمل عاطلين. ولا تتجاوز نسبة الأطباء السعوديين 29.1% من إجمالي الأطباء في وزارة الصحة الذين يتجاوزون 38 ألف طبيب، وتتجاوز القوى العاملة الصحية بالوزارة حاجز الـ70 ألفاً. وينتقد مواطنون وجود أطباء غير سعوديين بتخصصات غير نادرة في مستشفيات ومرافق وزارة الصحة، في وقت تتوقع هيئة التخصصات الصحية أن يتخرج 1144 طالباً حاصلًا على درجة البكالوريوس في الطب البشري من الخارج في العام الحالي، فيما بلغ عدد الطلاب المتوقع تخرجهم هذا العام 3210 من داخل المملكة. وتثير الأرقام والمؤشرات القادمة من الجامعات والجهات الرائدة للباحثين عن العمل، سيلاً من التساؤلات عن استمرار تفوق أعداد الأطباء غير السعوديين على الكفاءات المحلية، التي تتكفل الدولة بمصاريف دراستهم، ما يراه ناقدون أشبه بـ«غياب للرؤية» ظل يلاحق الوزارة في هذا الملف.

ويعود تتكرر

سبق أن أقر المهندس خالد الفالح إبان حملته «حقيبة الصحة الوزارية»، بوجود تحدي توطين الوظائف الصحية قبل 3 أعوام. وعادة ما كانت وعود «توطين الوظائف الصحية» تتكرر على مسامع السعوديين، إلا أن عدداً كبيراً من المواطنين يصفونها بـ«مجرد وعود لا تحقق».

وأقر مسؤول سابق في وزارة الصحة (فضل عدم ذكر اسمه)، ترك منصبه الإداري واستمر في عمله المهني طبيباً، بوجود معضلة داخل الوزارة في استيعاب خريجي كلية الطب، لافتاً إلى أن بعضهم تجاوز الـ5 أعوام من تخرجه. وقال المسؤول السابق في الوزارة لـ«عكاظ» إن أعداد الخريجين في تزايد، ما يعني زيادة أعداد العاطلين عن العمل، متهماً وزارة الصحة بالمماطلة في توظيفهم بحجة عدم وجود ميزانية إلى جانب رفضها اعتماد استراتيجية التوظيف حسب الأقدمية، في حين أن العيادات والمستشفيات الخاصة، تفضل توظيف الطبيب الأجنبي لكون تكلفة توظيف الأخير أقل من الطبيب السعودي.

مماطلة

وأشار إلى وجود أطباء مضت 4 أعوام أو أكثر على تخرجهم، مضيفاً «الوزارة تكتفي بتوظيف عدد قليل من أصل مئات من الخريجين سنوياً، إلى جانب تعللها باكتفاء المراكز الصحية من الكادر الطبي في حين أن النقص لا يخفى على أحد». وتساءل المسؤول: لماذا لا يتم توظيف الأطباء المواطنين خصوصاً أن الكثير يشكون ندرة وتأخر كثير من التخصصات في المراكز الصحية بسبب النقص في الأطباء؟ وعن الأسباب التي تحول دون قدرة «الصحة» على توظيف العاطلين من الأطباء وسد النقص الموجود بالمستشفيات وفي المراكز الصحية؟

وأضاف «الأطباء السعوديون أقل بكثير من الأطباء الأجانب في منشآت وزارة الصحة ما نتج منه عجز في تقديم الخدمة للمرضى، والكثير منهم يتساءل عن مصير العاملين والأطباء في برنامج التخصص الجديد، وهل سيتم نقلهم إلى باب التشغيل الذاتي؟ وما مصير الأطباء في الوزارة الذين تجاوزت خدمتهم 30 عاماً؟»

إضافة إلى أن أعداد الأطباء الأجانب ضعف أعداد السعوديين في وزارة الصحة، ينتقد المسؤول ما يسميه «ضعفاً كبيراً في رواتب الأطباء السعوديين في القطاع الحكومي مقارنة بأطباء القطاع الخاص المسيطر على الواقع الطبي بالحوافز المادية.»

في المقابل، رغم أنه لا يتردد في تأكيد فشل وزارة الصحة فيعودة القطاع، إلا أن عميد كلية الطب السابق في جامعة أم القرى الدكتور أنمار ناصر يلفت إلى أن وجود عدد كافٍ من المقاعد التي يشغلها أطباء أجانب مرتبط بظروف معينة، ترجح كفة الأجانب في سباق التوظيف!

أطباء قانعون

ويرى الأستاذ المشارك في كلية الطب واستشاري جراحة المسالك والكلية بالمركز الطبي الدولي الدكتور أنمار ناصر، أن كثيراً من الأطباء الأجانب في مستشفيات وزارة الصحة، يملكون شهادات أعلى من الوظيفة التي يشغلونها، مضيفاً «كثير من الأطباء الأجانب الذين تتعاقد معهم وزارة الصحة، هم أطباء حصلوا على شهادات متقدمة في الطب، إضافة إلى امتلاكهم سنوات خدمة جيدة، بالمقابل يقبلون العمل في وظائف أدنى من شهاداتهم وهذا ما لا يقبله السعودي، إضافة إلى قبولهم رواتب أقل من تلك التي يطلبها نظراؤهم السعوديون، رغم امتلاكهم شهادات عالية.»

ويذهب الدكتور أنمار إلى أن القضية لا تقف عند توظيف الوظائف الطبية، بل تطفو على سطحها مشكلة أخرى، مرتبطة بمحدودية برامج التدريب التي يمكن للخريجين الالتحاق بها مقارنة بعددهم الكبير.

غياب التدريب

وقال إن «معظم الذين شملتهم إحصائية وزارة الصحة هم خريجو بكالوريوس طب.. وحملة البكالوريوس يحتاجون لتدريب إضافي حتى يكونوا لائقين كفاية لحاجة المستشفيات»، مشدداً على أن معظم البرامج التعليمية بكليات الطب تمت صياغتها بشكل يجعل من حاجة الخريج للالتحاق ببرنامجهما تدريبي أمراً ضرورياً.

ويضيف «تقدم المستشفيات فرصاً أخرى تسمى وظائف تغطية الخدمة وهي وظيفة تشبه عمل طبيب الامتياز من حيث الدور المساعد الذي يؤديه مع الطبيب في العيادة من إنهاء مهمات الكشف الأولى وتغطية المناوبات، إلا أنها لا تملك تاريخ نهائية، الأمر الذي لا يجعلها مرغوبة بالنسبة لهم.»

ورغم محاولات الوزارة معالجة هذه المشكلة، برفع فرص قبول الذين اختاروا مسار «التغطية الخدمية» في برامج التدريب، إلا أن العدد الكبير لهم يعطل فرص الحل ويصعب المنافسة بينهم.

تحول الأطباء

ويعلق الدكتور أنمار الجرس من جديد على نوع البرنامج التدريبي الذي يحصلون عليه في الكليات الطبية، إذ إنها لا تهيئ الطبيب السعودي للعمل في المناطق النائية «طبيباً عاماً»، التي تشكل معظم الوظائف التي يشغلها الأجانب، منادياً بتسريع عملية التحول من الطبيب العام إلى طبيب العائلة «العالم اليوم يعتمد على طبيب العائلة بنسبة تتجاوز الـ70%، فيما لا يتجاوز الاعتماد على التخصصات الجزئية التي يشكل السعوديون العاطلون شقاً كبيراً منها الـ20% وربما أقل من اعتماد العالم.»

ويرى أطباء سعوديون، تخرجوا من كليات طب سعودية ويقعون في قائمة الانتظار للحاق بوظيفة حكومية، أن فترة انتظارهم طويلة، منتقدين إلغاء التوظيف المباشر، إضافة إلى إلغاء العقود الذاتية (اللوكم) للأطباء حديثي التخرج.

غير منصف

ويعتبر خريجون من كليات طب سعودية، تحدث عدد منهم إلى «عكاظ»، أن إجبارهم على التسجيل في برنامج التوظيف «جداراً» «غير منصف لهم»، معللين انتقادهم بـ«الاقصصار على إعلان توافر عدد قليل من الوظائف للأطباء والطبيبات على مستوى المملكة في تخصصي الطب وطب الأسنان». وفيما يتذمر مواطن من بطالة زوجته التي تخرجت طبيبة منذ عام بمرتبة الشرف الأولى، وحاصلة على درجة عالية في اختبار هيئة التخصصات الصحية، تشير طبيبة الأسنان حنان فلمبان، التي تخرجت بمرتبة شرف في جامعة الملك عبدالعزيز، إلى توقعها وهي على أعتاب التخرج أنه «إذا لم يتم قبولي في وزارة الصحة، فالمستشفيات الحكومية الأخرى ستقبلني، فاتجهت بحماس إليها لكنني اصطدمت بأنه: لا توجد لدينا شواغر لأطباء الأسنان.»

جدة .. بلاغٌ عن حالة مرضية تكشف زوجاً يضرب زوجته حتى فارقت الحياة

الأدلة الجنائية باشرت الموقع لرفع القرائن والبراهين واستكمال التحقيقات

المصدر: جريدة سبق الاحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/9XRkVD>

هادي العصيمي -جدة
باشرت الجهات الأمنية بمحافظة جدة والهلال الأحمر بلاغاً عن حالة مرضية في إحدى الشقق السكنية، وعند وصول رجال الأمن اتضح تعرض امرأة لضرب على يد زوجها ما أدى إلى وفاتها، فيما تم التحفظ على الزوج ونقل جثمان زوجته .
وباشرت الأدلة الجنائية الموقع؛ لرفع القرائن والبراهين، واستكمال التحقيق في ملف القضية بحكم الاختصاص.



«الخارجية» تعتبر السفير الكندي لدى المملكة «شخصاً غير مرغوب فيه»

«الخارجية» تمهل السفير الكندي مغادرة المملكة خلال 24 ساعة المقبلة وتجمد التعاملات التجارية الثنائية الجديدة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 ذو القعدة 1439 هـ - 6 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596571>

أعلنت وزارة الخارجية اليوم (الاثنين) تجميد كافة التعاملات التجارية والاستثمارية الجديدة بين المملكة وكندا، مع احتفاظها بحقها في اتخاذ إجراءات أخرى، وإمهال السفارة الكندية مغادرة البلاد خلال الـ 24 ساعة المقبلة، واستدعاءها سفير خادم الحرمين الشريفين في كندا للتشاور، رداً على ما صدر من وزيرة الخارجية الكندية والسفارة في شأن «نشاطات المجتمع المدني» الذي تم إيقافهم في المملكة، وحضها على «الإفراج عنهم فوراً» .
ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) عن وزارة الخارجية في بيان قولها إن «هذا الموقف السلبي والمستغرب من كندا يُعد ادعاءً غير صحيح جملة وتفصيلاً ومجاف للحقيقة، وأنه لم يبين على أي معلومات أو وقائع صحيحة، وأن إيقاف

المذكورين تم من قبل الجهة المختصة وهي النيابة العامة، لاتهمهم بارتكاب جرائم توجب الإيقاف وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة التي كفلت لهم حقوقهم المعتبرة شرعاً ونظاماً، ووفرت لهم جميع الضمانات خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة.»

وأشارت الوزارة إلى أن الموقف الكندي يُعد «تدخلاً صريحاً وسافراً في الشؤون الداخلية للمملكة، ومخالفاً لأبسط الأعراف الدولي، وجميع المواثيق التي تحكم العلاقات بين الدول، ويعد تجاوزاً كبيراً وغير مقبول على أنظمة المملكة وإجراءاتها المتبعة، وتجاوزاً على السلطة القضائية في المملكة، وإخلالاً بمبدأ السيادة، فالمملكة عبر تاريخها الطويل لم ولن تقبل التدخل في شؤونها الداخلية أو فرض إملاءات عليها من أي دولة كانت، وتعتبر الموقف الكندي هجوماً على المملكة يستوجب اتخاذ موقف حازم تجاهه، يردع كل من يحاول المساس بسيادة المملكة.»

وأوضح أنه «من المؤسف جداً أن يرد في البيان عبارة (الإفراج فوراً)، وهو أمر مستهجن وغير مقبول في العلاقات بين الدول، وأن المملكة وهي تعبر عن رفضها المطلق والقاطع لموقف الحكومة الكندية، فإنها تؤكد حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما فيها كندا، وترفض رفضاً قاطعاً تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية وعلاقاتها بأبنائها المواطنين، وأن أي محاولة أخرى في هذا الجانب من كندا تعني أنه مسموح لنا بالتدخل في الشؤون الداخلية الكندية.»



وزير العدل يطلق «ناجر» في محاكم الأحساء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 ذو القعدة 1439 هـ - 6 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596422>

تفقد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني اليوم (الأحد) المحاكم العامة والأحوال الشخصية والجزائية والتنفيذ في محافظة الأحساء، إضافة إلى دائرة الأوقاف والمواريث، مطلعاً على آلية خدمة المستفيدين وسرعة إنجاز العمليات القضائية ورقمنة إجراءاتها وفق خطط الوزارة في التحول الرقمي في شتى خدماتها.

وشهد خلال الزيارة إطلاق برنامج «ناجر» في محاكم الأحساء التي تهدف إلى رقمنة العمل وتقديم خدمات الوزارة الإلكترونية كافة عبر بوابة موحدة تيسيراً على المستفيدين من مواطنين ومقيمين وقطاعات أعمال للوصول والتعامل مع الخدمات العدلية الإلكترونية بشكل ميسر وسريع ومن دون الحضور للمحكمة في العديد من الخدمات.

وفي لقاء وزير العدل بالقضاة ومنسوبي المرافق العدلية في الأحساء أشاد بالجهود المبذولة من الجميع إذ بلغت الأحكام الصادرة خلال العام الجاري حوالى 15 ألف حكم قضائي فيما بلغ طلبات التنفيذ 16 ألف طلب وبلغت إجمالي عمليات التوثيق أكثر من 64 ألف عملية.

وشدد على تلمس احتياجات المستفيدين من الخدمة العدلية والتعامل معهم بالحسنى ومراعاة أحوال النساء وسرعة البت في القضايا واستثمار البنية الرقمية للوزارة للتيسير على المستفيدين، مشيداً بما بذله العاملين في تقنية المعلومات من جهود لتفعيل الربط مع الجهات وتعزيز التحول الرقمي في مختلف الإجراءات ومسارات العمل في المحاكم والمرافق العدلية.

وإطمأن خلال الزيارة على سير تنفيذ خطط الوزارة التطويرية ونهجها في التحول الرقمي وانعكاس ذلك على الخدمات المقدمة للمستفيدين في محاكم الأحساء إذ اطلع على مسار العمل وآلية استقبال المستفيدين وخدمتهم.

والتقى وزير العدل بعدد من المستفيدين والمراجعين للمحكمة وتلقى شكاواهم ووجه باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، إضافة إلى لقائه بعدد من العاملين والمهتمين في المجال القانوني مستمعاً إلى مقترحاتهم لتطوير العمل العدلي

«الخدمة المدنية»: لا صحة لتحويل لوائح الخدمة المدنية إلى

نظام التأمينات الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ذو القعدة 1439 هـ - 6 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1697155>

متابعة - الرياض الإلكتروني
نفت وزارة الخدمة المدنية ما يتم تداوله حالياً عن تحويل جميع موظفي القطاع العام من أنظمة ولوائح الخدمة المدنية إلى القطاع الخاص.
وقالت عبر حسابها في «تويتر» اليوم (الأحد): «ما يتم تداوله حالياً عن تحويل جميع موظفي القطاع العام من أنظمة ولوائح الخدمة المدنية إلى القطاع الخاص تحت نظام العمل والتأمينات الاجتماعية غير صحيح ولا أساس له من الصحة.»

«العمل»: التزام 94 ألف منشأة بـ «تأنيث وتوطين محال

المستلزمات النسائية»

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ذو القعدة 1439 هـ - 6 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1696997>

الرياض - واس
نقّدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة في فرق التفتيش الميدانية 104459 جولة تفتيشية على المجمعات والمحال التجارية في مختلف مناطق المملكة، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية، للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بقرار «تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها» في مرحلته الثالثة منذ بداية 2018.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن الجولات التفتيشية أسفرت عن التزام 94460 منشأة بنسبة 86 %، في حين بلغ عدد المنشآت غير الملتزمة 9999 منشأة بنسبة 14. %
وأشار أبا الخيل، إلى أن فرق التفتيش ضبطت في جولاتها الميدانية 9590 مخالفة للقرار، مبيناً أن مخالفات التوطين بلغت 4996 مخالفة، بينما بلغت مخالفات التأنيث 3337 مخالفة، داعياً عملاء الوزارة إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق «معا للرصد» على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.

يذكر أن المرحلة الثالثة من «توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية»، انطلقت في الأول من شهر صفر من العام الحالي لتشمل أنشطة بيع العطورات النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية، والملابس النسائية الجاهزة، والأكشاك التي تباع المستلزمات النسائية، وأقسام المحلات التي تباع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى (متعددة الأقسام)، والأقمشة النسائية، كما تضمنت المرحلة الثالثة المحلات الصغيرة القائمة بذاتها التي تباع فساتين العرائس،

والعباءات النسائية، والاكسسوارات، والجلابيات النسائية ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة "المولات"، التي تتبع اكسسوارات وأدوات تجميل.

من جهته، يقدّم صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" حزمة من الخدمات دعماً للمرأة العاملة، عبر برنامج دعم ضيافات الأطفال "قزة"، وبرنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول"، بما يضمن المساهمة بشكل مباشر في رفع عدد السعوديات في سوق العمل والقضاء على البطالة بين أوساطهن.



الشورى يطالب وزارة التعليم برفع معنويات المعلمين

أكد أن "مبادرات الإصلاح" مبعثرة لا ترتقي لإستراتيجية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ذو القعدة 1439هـ - 6 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584527>

جابر المالكي - الرياض

طالبت لجنة الشؤون التعليمية بمجلس الشورى وزارة التعليم بإعداد برنامج لرفع معنويات المعلمين إلى جانب إعادة النظر في إستراتيجية التعليم وتبني خطة موحدة ومتكاملة للمبادرات التعليمية بما يضمن تجانسها وتكاملها وتحقيقها للأهداف المرجوة منها.

وأوضح تقرير اللجنة الذي سيتم عرضه خلال الفترة المقبلة، واطلعت عليه «المدينة» أن الوزارة تبنت «إستراتيجية إصلاح التعليم» وقد تضمنت خمسة محاور رئيسة يندرج تحتها مجموعة كبيرة من المبادرات والبرامج. وقالت اللجنة: إنه من خلال الاطلاع على مضامين هذه المحاور لاحظت أنها مبادرات مبعثرة وغير متجانسة، ولا تعمل معاً في منظومة واحدة لتحقيق هدف إصلاح التعليم مشيرة إلى أن هذه المبادرات لا تخرج عن تلك الواردة في تقارير الوزارة السنوية السابقة، والتي تظهر بشكل قوالب إعلامية محدودة الفائدة، بل إن بعضها لا يرتقي أن يطلق عليه مبادرة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها إستراتيجية لإصلاح التعليم بما يحقق رؤية المملكة بأي حال.

وأكدت اللجنة التعليمية أن إصلاح التعليم يجب أن ينطلق من بيانات ومعلومات عن حال التعليم كما هو في واقع الميدان التربوي لتشخيص مواطن القوة والضعف، ودعت اللجنة الوزارة إلى التنسيق مع هيئة تقويم التعليم لتقديم تقرير مفصل عن حالة التعليم العام والعالي في المجالات المعرفية والمهارية وفق مؤشرات أداء داخلية وخارجية، والوقوف على مستوى أداء الطلبة في التعليم العام والعالي على وجه الخصوص في ضوء الكفايات المعرفية والمهارية معيارية المحك، والوقوف على مدى فاعلية المناهج والبرامج التعليمية المعتمدة في المدارس والجامعات بشكل دوري، مما يساعد على الوقوف على المواطن التي تحتاج إلى إعادة بناء والأخرى التي تحتاج إلى تطوير، بما يقود إلى جهود تطوير برامج ومبادرات الوزارة لتكون موجهة لأهداف واضحة ومحددة، وقائمة على بيانات علمية موثوقة.

وقد قدمت اللجنة توصية تدعو وزارة التعليم إلى إعداد برنامج وطني لرفع معنويات المعلمين والمعلمات، وتعزيز انتمائهم لرسالة التعليم، وأشارت اللجنة أنه ظهر إلى السطح في الأونة الأخيرة بعض من المؤشرات غير الإيجابية حول تذمر المعلمين وشعورهم بعدم اهتمام الوزارة بهم، وهو ما قد يؤثر سلباً على أدائهم التعليمي، وشعورهم بالرضا الوظيفي.

وأكدت أن المعلم يعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق أهداف إصلاح التعليم، ومن المهم أن يكون له دور إيجابي في جميع الجهود التي يتم بذلها لتحقيق هذا الهدف، لاسيما وأنه من المفترض أن الوزارة مقيمة على تعديل وتطوير جوهري في تنظيماتها الإدارية وبرامجها التعليمية، مما قد يؤثر على معنويات المعلمين ويثير مخاوفهم.

أبرز مضامين تقرير لجنة الشؤون التعليمية

• مبادرات إصلاح التعليم مبعثرة غير متجانسة

• تظهر بشكل قوالب إعلامية محدودة الفائدة

• بعضها لا يرتقي أن يطلق عليه مبادرة



وفاة • عزام“ تدق ناقوس الخطر.. والأب: لن أتخلى عن حقي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ذو القعدة 1439هـ - 6 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584529>

عبدالله الزهراني - مكة المكرمة

تفاعلت قضية وفاة الطفل عزام داخل مستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة وتعاركت الآراء بشكل محير، ففي الوقت الذي يحمل فيه مدير المستشفى والد الطفل مسؤولية تأخير وصول عزام إلى المستشفى في وقت مبكر حتى يتم إسعافه بالشكل المناسب، يؤكد الأب في حديثه لوسائل الإعلام أن حقتين أخذهما الطفل بشكل خاطئ أدخلته المنطقة الحمراء للحالات الحرجة وتسببتا في وفاته، وكانت لجنة طبية مشكلة من صحة المنطقة أمس باشرت التحقيق في وفاة الطفل «عزام» بعد أن أثارت حادثة وفاته غضباً عارماً بين نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي لتأكيدات والده في حديثه لعدد من وسائل الإعلام أنه أحضر ابنه عزام الذي يبلغ من العمر سنتين إلى طوارئ المستشفى قبل ثلاث أسابيع وكان يشتكي من ارتفاع بسيط في درجة الحرارة ولكن الأطباء قاموا بالكشف النظري عليه دون أخذ العلامات الحيوية، بعد ذلك أعطوه حقنتين، الأولى في يده والأخرى في المغذية، بعدها تدهورت حالة الصحة فأدخلوه المنطقة الحمراء للحالات الحرجة فبدأت على ابني حبوب لونها بنفسجية في جسمه كامل واسودت شفاته وانتفخ بطنه وبيست جميع أطرافه الأربعة، ومن بعد فارق الحياة، وقال إنه سوف يستمر في مطالبته للتحقيق ما إذا كان سبب وفاته ناتجاً عن خطأ طبي أو تقصير من قبل من باشر حالته.

3 حالات للخطأ المهني

الخطأ في العلاج

نقص المتابعة

الجهل بأمور فنية

سدايو: أحمل والد الطفل مسؤولية تأخير وصول عزام إلى المستشفى

من جانبه حمل مدير مستشفى الولادة والأطفال الدكتور أنس سدايو والد الطفل مسؤولية تأخير وصول عزام إلى المستشفى في وقت مبكر حتى يتم إسعافه بالشكل المناسب، لافتاً إلى أن المستشفى لا يملك روح يهديها للمريض ليتعافى ويعيش حياة جديدة، وقال: إن مديرية الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة وجهت بتشكيل لجنة طبية عاجلة للتحقيق داخل المستشفى في حادثة وفاة الطفل «عزام» داخل المستشفى تضم إدارة الجودة وعدداً من الاستشاريين وفريقاً من الأطباء يتولون دراسة حال الطفل المتوفى واستجواب الطاقم الطبي والتمريضي المشرف عليه، وأن التوجيه صدر بناءً على التقرير الذي رفعته إدارة المستشفى إلى مدير عام صحة المنطقة، وأضاف أنه لا تزال الحالة في ثلاثة الوفيات وجارٍ اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد انتهاء كل التحقيقات، لافتاً إلى أن إدارة المستشفى تقدمت بشكوى رسمية عن طريق صحة المنطقة ضد والد الطفل الذي تلفظ على الأطباء وكل جهاز التمريض وشتهم إلى الشرطة، وما زالت التحقيقات جارية حيالها.

وذكر سدايو أن الطفل جاء إلى المستشفى وحالته خطيرة جداً وفقاً للتقارير الطبية التي أطلع عليها واتضح للأطباء أن الطفل كان يعاني من عدة أيام قبل حضوره للمستشفى وبعد تدهور حالته الصحية جاء به والده إلى المستشفى وسط حالة صحية يرثى لها، فبمجرد وصوله للمستشفى تم تحويله إلى قسم الحالات الحرجة غير أنه توقفت لديه جميع العلامات الحيوية بما في ذلك توقف نبض القلب، وعمل الأطباء له كل ما يلزم إلا أن قضاء الله وقدره كانت أقوى.

عجب: إحالة القضية للهيئة الشرعية حال ثبوت الخطأ المهني

المستشار القانوني أحمد عجب قال: إن هذه الحالة التي يرى فيها والد الطفل المتوفى داخل المستشفى وجود شبهة خطأ طبي أو إهمال مهني أفضى إلى وفاة طفله فإنه يجب عليه أن يتقدم بشكوى لمدير الشؤون الصحية بالمنطقة الذي يتولى من جهته التحقيق حول الخطأ أو الإهمال أو التراخي المدعى به ومن ثم إصدار قرار بهذا الخصوص فإن ثبت الخطأ المهني الصحي أحييت القضية للهيئة الصحية الشرعية لنظر الحق الخاص والعام - وفقاً للمادة 27 من نظام مزاوله المهن الصحية والتي تؤكد على أنه كل خطأ مهني صحي صدر من الممارس الصحي وترتب عليه ضرر للمريض؛ يلتزم من ارتكبه بالتعويض وتحدد الهيئة الصحية الشرعية مقدار هذا التعويض. لافتاً إلى أن العقوبة النظامية التي توقع على الممارس الصحي لإخلاله بالتزامه وثبوت الخطأ عليه فهي مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن مئة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويكون الممارس الصحي محلاً للعقوبة التأديبية.



وزارة العدل: مليون و200 ألف زيارة لحساب خدمة التواصل

العدلي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439 هـ - 7 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596737>

كشفت وزارة العدل أن عدد زيارات حساب خدمة التواصل العدلي @MojCare على موقع تويتر بلغ مليوناً و200 ألف زيارة، منذ إطلاق الحساب في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 وحتى تموز (يوليو) الماضي. وتوزعت استفسارات المستفيدين على اختصاصات الشؤون القضائية والتنفيذ والتوثيق وتقنية المعلومات والمحاماة وغيرها من الخدمات العدلية.

وارتفعت مشاهدة التغريدات في الحساب المختص بالتواصل مع المستفيدين خلال شهر يوليو الماضي إلى مليون و100 ألف مشاهدة، بزيادة 84 في المئة عن الشهر الذي سبقه، فيما قفزت الإشارة إليه أكثر من 57 في المئة لتصل إلى 5775 إشارة. وبحسب مؤشر التفاعل لحساب التواصل العدلي، بلغ إجمالي الردود على الاستفسارات التي طرحها المستفيدون 2335 رداً. وتقدم خدمة التواصل العدلي إجابات على الاستفسارات ذات العلاقة بالشأن العدلي والقضائي فيما يخص أعمال قطاعات الوزارة من الشؤون القضائية والتنفيذ والتوثيق وغيرها. واستحوذت الاستفسارات الخاصة بقطاعي التقنية والتنفيذ على النصيب الأكبر خلال يوليو الماضي بواقع 1076 رداً بنسبة 43 في المئة، فيما بلغ عدد الردود على استفسارات قطاعي الشؤون القضائية والتوثيق 734 رداً، لتشكل نحو 30 في المئة من إجمالي الردود.



رئيس مجلس الشورى يدين التجاوز الكندي على أنظمة المملكة

وسياستها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439 هـ - 7 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1697315>

الرياض - واس

أدان رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ما صدر من تجاوز كندي على أنظمة المملكة العربية السعودية التي تقوم على كتاب الله وسنة رسوله المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. ورأى رئيس مجلس الشورى - في تصريح صحفي - أن مطالبة الجانب الكندي بأمور ذات شأن سيادي لحكومة المملكة تجاوز غير مقبول ومزايدة على الأنظمة السعودية وكيان الدولة واستقلال قرارها ، لافتاً النظر أن المواطنين والمقيمين في المملكة يتمتعون بكامل حقوقهم التي تكفلها الأنظمة في حين أن الدولة لا تفرط في حق خاص أو عام استجابة لممارسات أو تصريحات غير مسؤولة تصدر من أي دولة.

وبين الدكتور عبد الله آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية عرفت عبر تاريخها الطويل بالمصداقية وبالشفافية التي تكفلها أنظمتها وإجراءات التقاضي ودرجاته التي تعد أداة مهمة في تحقيق العدل وهو مطلب الدول المتحضرة وشعوبها. وقال آل الشيخ: " إن حقوق الإنسان في المملكة تجد اهتماماً من مختلف الجهات التنفيذية ويتم مراعاتها عند سن الأنظمة حماية لحقوق الإنسان ولتعزيزها في جميع المجالات وفقاً للمعايير الدولية والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية." واختتم معالي رئيس مجلس الشورى تصريحه مؤكداً أن المملكة العربية السعودية دولة لا تتدخل في أي شأن لدولة أخرى كما لا تقبل تدخل دولاً أخرى في شؤونها.



إنشاء مؤسسة لدعم وتيسير خدمات ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439 هـ - 7 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584686>

المدينة - الرياض

أوصى المشاركون في الندوة التي نظمتها مجموعة «بوارق الخير»، أمس الأول الأحد، بإنشاء مؤسسة تضم ممثلين للجهات المتعاملة مع ذوي الإعاقة، لدعم وتيسير الخدمات المقدمة لهم.

وأوصى المشاركون أيضاً بإصدار كتيب ورقي أو إلكتروني، لجميع الجهات والهيئات، يشمل اللوائح الخاصة بذوي الإعاقة، وآليات حقوقهم وواجباتهم في مختلف المجالات.

واشتملت فعاليات الندوة التي حملت عنوان: «ذوو الإعاقة ما لهم وما عليهم»، وأدارتها مها بنت محمد العيد، على 4 جلسات متنوعة، ناقشت الأولى المسار القانوني لحقوق وواجبات ذوي الإعاقة، وبحث الثانية المسار النفسي للتعامل معهم، فيما ألقت الثالثة الضوء على أساليب التوعية، وفي الجلسة الرابعة تم بحث المسار التطويري للخدمات المقدمة لهذه الفئة.

وأوضحت مشرفة برامج مجموعة «بوارق الخير»، نهى بنت عبد اللطيف السلمي، أن الندوة تستهدف خدمة ذوي الإعاقة من الدرجة الأولى، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويعزز نجاح رؤية المملكة. وانتهت الندوة إلى التوصية بإنشاء مؤسسة تضم ممثلين لكل الجهات التي تتعامل مع ذوي الإعاقة، وإدراجها تحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ لتيسير خدمات المعاقين، ودعمها، بالإضافة إلى إصدار كتيب لجميع الجهات والهيئات، ويشمل اللوائح الخاصة بذوي الإعاقة.

«عكاظ» تنشر أبرز تعديلات النظام الجديد

قضايا الأحداث لا تسجل سوابق.. وجواز الإفراج بعد ربع المدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439هـ - 7 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1662081>

فاطمة آل دببيس (الدمام fatimah_a_d -)

علمت «عكاظ» أن نظام الأحداث، الذي تمت الموافقة عليه في مجلس الوزراء أخيراً، كشف في مادتيه الثامنة عشرة والتاسعة عشرة أن القضايا والأحكام التي تصدر على الحدث لا تسجل كسابقة، وإذا اشترك في الجريمة أحداث وغير أحداث تنظم «النيابة» ملفاً خاصاً بغير الأحداث يحال إلى المحكمة المختصة بنظرها، وملفاً خاصاً بالأحداث يحال إلى المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من له مصلحة عامة، وذلك لسرعة البت في قضايا الأحداث وعدم الانتظار إلى انتهاء قضايا غير الأحداث.

وتسجل الأحكام الصادرة في حق الأحداث في سجل خاص لدى الدار ولا تسجل عليهم سابقة، ويجوز للمحكمة بقرار مسبب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الحدث أو ولي أمره أو من له مصلحة الإفراج المشروط عن الحدث المحكوم عليه بالإيداع، وذلك إذا كان قد أمضى ربع مدة سجنه.

وإذا أخل الحدث بما اشترط عليه عند الإفراج قبل انتهاء مدة محكوميته يعاد إلى الدار ليمضي المدة الباقية من الحكم، وجميع الأحكام تنفذ داخل الدار بحضور مندوب من المحكمة ما لم تر غير ذلك. وتناولت المادة الأولى من التنظيم الجديد -حصلت «عكاظ» على نسخة منه- تعريفات لبعض المصطلحات الواردة فيه كـ«الحدث»، وهو كل ذكر أو أنثى أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره، وحددت سن من يُساءل جزائياً وقت ارتكاب الفعل بسبع سنوات، ومنع مساءلة من لم يتم السابعة من عمره، علماً بأن التقويم الهجري هو التقويم الذي يحتسب به السن وفقاً للمادة الثالثة.

وأوضحت المادة الرابعة إجراءات ضبط بلاغات الأحداث المدعين وسماع الشهود من الأحداث لتكون في مكان مناسب، وبحضور ولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه. فيما فصلت المادة الخامسة أحوال المراجعة عند القبض على الحدث في حال التلبس، ومن ذلك إبلاغ ولي أمره أو من يقوم مقامه، أما في غير حالات التلبس فيراعى حال الحدث، وأن يكون القبض عليه بحضور والده ومن يقوم مقامه أو مندوب من دار الرعاية أو بما يمنع الخلوة أو الانفراد بالحدث، ويحاط ولي الأمر والحدث بالتهمة المنسوبة إليه وتحدد اللائحة إجراءات القبض. وبينت المادة السادسة إجراءات التبليغ التي لا تكون صحيحة إلا إذا بلغ ولي أمر الحدث.

وفسرت المواد السابعة والثامنة والتاسعة إجراءات الضبط والإيقاف، حيث منعت إيقاف الحدث لغرض التحقيق ما لم تر النيابة أن المصلحة تقتضي إيقافه، وفي جميع الأحوال لا يوقف إلا في الدار ويكون الإيقاف مسبباً، ويرحل الحدث الذكر بصحبة ولي أمره أو من يقوم مقامه لأقرب محافظة أو مركز لمقر إقامته ليودع في دارها، وإن تعذر والده فيصحبه مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية أو بما يمنع الانفراد به. وإن كان الحدث أنثى فترحل بصحبة محرم لها أو سجانة أو أكثر إن أمكن أو بما يمنع الخلوة، على أن ينتهي توقيف الحدث بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف على ألا تزيد في مجموعها عن 15 يوماً من تاريخ القبض عليه، وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول يرفع الأمر إلى النائب العام أو من يفوضه من نوابه ليصدر أمر التمديد لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي منها على 10 أيام، ولا يزيد مجموعها على 60 يوماً من تاريخ القبض، ويتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه، وللمحكمة المختصة الموافقة على طلب تمديد التوقيف.

وحذر النظام النيابة من التحقيق مع الحدث دون وجود ولي أمره أو من يقوم مقامه أو بحضور محامٍ له أو باحث أو أخصائي اجتماعي ويكون التحقيق داخل الدار، وإن اقتضت الحاجة فيكون في مكان آخر يتناسب مع عمر الحدث، وتعد الدار تقريراً اجتماعياً عن حالة الحدث فور إيداعه في الدار.

العيسى: إيجاد حلول عاجلة لأوضاع المتعثرين إلى كندا

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596838>

وجه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى رسالة تطمين إلى المتعثرين السعوديين للدراسة في كندا، مؤكداً فيها إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لأوضاعهم. وقال العيسى في تغريدة على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «أود أن أطمئن أبناءنا الطلاب المتعثرين في كندا، بأن حكومتكم حريصة على مستقبلكم العلمي، وبناء على توجيهات قيادتنا الرشيدة سنعمل على توفير التسهيلات الممكنة كافة، ليكون انتقالكم سهلاً وميسوراً إلى جامعات دولية أو محلية، وفق تخصصاتكم العلمية». ودعا وزير التعليم المتعثرين إلى «التعاون مع الملحقة الثقافية في كندا وفق التعليمات التي تصدر منها، إذ يتطلب الأمر التنسيق مع جهات مختلفة، وبإشراف فريق العمل المشكل في وزارة التعليم، والذي سيبادر إلى دراسة كل حال دراسية وتقديم الحلول المناسبة لها بشكل عاجل ولمصلحة كل متبعث».

«الإسكان» تصدر 3863 شهادة إعفاء من القيمة المضافة»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4596828>

كشفت وزارة الإسكان عن أن إجمالي عدد شهادات الإعفاء من سداد ضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول الصادرة حتى الآن بلغ 3863 شهادة، فيما بلغ عدد الطلبات التي تلقتها الوزارة 5620 طلباً، ورفضت 612 طلباً لعدم مطابقتها الشروط، وذلك خلال الـ30 يوماً الماضية. وأوضحت الوزارة في بيان صحافي اليوم (الثلاثاء)، أن جميع الطلبات التي وردت للوزارة تدرس للتأكد من مطابقتها الشروط الواردة في الأمر الملكي، القاضي «بتحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول عما لا يزيد على 850 ألف ريال من سعر شراء المسكن الأول». وكانت وزارة الإسكان والهيئة العامة للزكاة والدخل أعلنتا الشهر الماضي عن آلية تنفيذ الأمر الملكي القاضي «بتحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول عما لا يزيد على 850 ألف ريال من سعر شراء المسكن»، من خلال التسجيل في الموقع الإلكتروني المخصص لذلك عبر الرابط (vat.housing.sa)، ومن ثم إصدار شهادة إلكترونية من طريق زيارة البوابة الإلكترونية. وحضت الوزارة المواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط إلى تسجيل طلباتهم إلكترونياً، وإصدار شهادة تثبت أحقيتهم بتحمل الدولة دفع ضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول، مؤكدة أنه يمكن لأي مواطن شراء مسكنه الأول من دون أن يدفع ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الشراء وبما لا يتجاوز سقف الأسعار بحسب الأمر الملكي، إذ تتولى «الإسكان» معالجة البيانات والتأكد من مطابقتها الشروط، ثم إصدار شهادة استحقاق تفيد بأهلية المواطن الراغب بالشراء، يقدمها إلى مورد العقار عند الشراء، وستسدّد ضريبة القيمة المضافة إلى المورد مباشرة عن طريق الوزارة بعد التحقق من سلامة عملية البيع والشراء وتسلم جميع الوثائق المطلوبة للسداد من مورد العقار.

يذكر أن وزارة الإسكان أعلنت في حينها أن جميع المستفيدين المدرجين رسمياً في قوائم الوزارة الحالية، أو قوائم صندوق التنمية العقارية سيضافون بشكل آلي إلى المنظومة الإلكترونية، مبيّنة أن أي مواطن يرغب في تملك المسكن الأول يمكنه الاستفادة من تحمل ضريبة القيمة المضافة، حتى وإن لم يكن من المدرجين ضمن قوائم الوزارة أو الصندوق.

وكان مطلع العام الحالي 2018 شهد إصدار حزمة من الأوامر الملكية، تهدف إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين، ومن تلك الأوامر تحمّل الدولة ضريبة القيمة المضافة عما لا يزيد على مبلغ 850 ألف ريال من سعر شراء المسكن الأول للمواطن.

وأعلنت 16 جهة حكومية في الخامس من شباط (فبراير) الماضي إطلاق «برنامج الإسكان» أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، الذي يهدف إلى توفير حلول سكنية للأسر السعودية، مستهدفاً رفع نسبة التملك إلى 60 في المئة بحلول العام 2020، والوصول إلى 70 في المئة بحلول 2030، وستنفذ من خلال البرنامج عدد من المبادرات التي تقدم حلولاً سكنية متكاملة للمواطنين، للحصول على الخيار السكني المناسب لهم، بتضافر جهود تلك الجهات، وتذليل كل العقبات التي تحول دون تنفيذ مبادراتها المتعلقة بتمكين المواطنين من تملك المسكن



الجبير: السعوديون في كندا يحظون برعاية واهتمام القيادة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1697580>

جدة - واس

أكد وزير الخارجية عادل الجبير أن المواطنين السعوديين في كندا يحظون برعاية واهتمام كبيرين من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- حيث جاءت التوجيهات الكريمة لمتابعة شؤونهم بعد الإجراءات التي اتخذتها المملكة تجاه كندا.

وقال معاليه في تصريح لوكالة الأنباء السعودية: "إنه فور تلقي التوجيهات أنشأت وزارة الخارجية غرفتي عمليات في أوتاوا والرياض بتنسيق وتواصل بين الإدارات المختصة في الوزارة مع سفارة المملكة لدى كندا." وشدد معالي الوزير عادل الجبير على حرص وزارة الخارجية على تقديم كل ما بوسعها للقيام بواجبها في رعاية شؤون السعوديين بالخارج، فالمواطن السعودي دائماً هو محور اهتمام حكومة بلاده أينما كان. وكانت وزارة الخارجية قد أعلنت عن تشكيل غرفتي عمليات تعملان على مدار الساعة لمتابعة شؤون السعوديين في كندا.

أمن مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر مصلحة دولية مجلس الوزراء: الموقف الكندي لم يستند على معلومات صحيحة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1697553>

نيوم - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في نيوم بمنطقة تبوك.

وأوضح وزير الإعلام د. عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء، تابع جهود مختلف الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بخدمة حجاج بيت الله الحرام وما وفرته من خدمات وتجهيزات بما ييسر بإذن الله على ضيوف الرحمن أداء مناسك الحج دون عناء ومشقة.

التدخل الكندي

واستعرض مجلس الوزراء جملة من التقارير عن مجريات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، وجدد رفض المملكة المطلق والقاطع لموقف الحكومة الكندية السلبي والمستغرب الذي لم يبن على أي معلومات أو وقائع صحيحة بشأن ما أسمته نشاطات المجتمع المدني الذين تم إيقافهم، مشدداً على أن إيقاف المذكورين تم من قبل الجهة المختصة وهي النيابة العامة لاتهامهم بارتكاب جرائم توجب الإيقاف وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة التي كفلت لهم حقوقهم المعتمدة شرعاً ونظاماً، ووفرت لهم جميع الضمانات خلال مرحلتَي التحقيق والمحاكمة، مؤكداً وجوب الالتزام بالمواثيق والمبادئ والأعراف الدولية التي تقضي باحترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية المحكومة بدستورها وأنظمتها وإجراءاتها الحقوقية والقضائية.

حرية الملاحة البحرية

ونوه المجلس، بجهود قيادة تحالف دعم الشرعية باليمن في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المجتمع الدولي لاستمرار حرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية عبر مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مؤكداً أن اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لخفض المخاطر في هذه المنطقة بالتنسيق مع المجتمع الدولي من شأنه ضمان استمرار إمداد العالم بالطاقة وفق أعلى المعايير والاحتياطات الأمنية، حيث إن أمن مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر مصلحة دولية مشتركة يجب على المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته تجاهها.

إدانة التفجيرات بأفغانستان

وبيّن د.العواد أن مجلس الوزراء، عبر عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجومين الانتحاريين اللذين استهدفا مسجداً، وحلف شمال الأطلسي شرق أفغانستان، مجدداً التأكيد على تضامن المملكة مع جمهورية أفغانستان الإسلامية في جهودها لمكافحة الإرهاب وموقفها الرافض للعنف والتطرف والإرهاب بصورة كافية، وقدم العزاء والمواساة لجمهورية أفغانستان حكومة وشعباً ولذوي الضحايا مع التمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.

تعزية إندونيسيا

كما أعرب المجلس عن عزاء المملكة ومواساتها لجمهورية إندونيسيا الإسلامية حكومة وشعباً ولذوي ضحايا الزلزال الذي ضرب جزيرة لومبوك جنوب إندونيسيا وأدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى وتدمير عدد من المباني، سائلاً الله -عز وجل- أن لا يري الجميع أي مكروه.

شركة الخدمات الزراعية

وأفاد د. عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى جملة من القرارات منها: الموافقة على تأسيس شركة مملوكة للحكومة لتقديم الخدمات الزراعية برأسمال لا يتجاوز ملياري ريال سعودي، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس اللجنة الإشرافية لقطاع البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 56 / 39 د) (وتاريخ 19 / 10 / 1439 هـ). أعضاء معهد العاصمة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين بندر بن عثمان الصالح، ود. عبدالعزيز بن محمد الرويس، عضوين في مجلس إدارة معهد العاصمة النموذجي بالرياض ومدارس الثغر النموذجية بجدة لمدة ثلاث سنوات. جامعة المعرفة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تحويل كليات المعرفة للعلوم والتقنية إلى جامعة أهلية باسم (جامعة المعرفة)، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 56 / 39 د) (وتاريخ 19 / 10 / 1439 هـ). أعضاء هيئة المنافسة

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة، قرر مجلس الوزراء تعيين التالية أسماؤهم من ذوي الكفاية العالية والخبرة في مجالات الأنظمة والأنشطة الاقتصادية أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة لمدة ثلاث سنوات وهم: م. عبداللطيف بن أحمد العثمان، و م. راشد بن عبدالعزيز الراشد، و د. فهد بن أحمد أبوحيمد، ومحمد بن عبدالعزيز الشايع.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات بالمرتبتين 15 و 14 ووظيفة سفير

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (سفير)، وذلك على النحو التالي:

- ترقية م. محمد بن هميل بن سعيد السبيعي إلى وظيفة (أمين محافظة الطائف) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
- ترقية عبدالله بن محمد بن عبدالله السكاكر إلى وظيفة (ملحق ثقافي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التعليم.
- ترقية عبدالرحمن بن إبراهيم بن محمد الراشد إلى وظيفة (خبير اقتصادي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط.
- ترقية عبدالرحمن بن صالح بن عبدالرحمن العبدالهادي إلى وظيفة (مدير عام فرع) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- ترقية محمد بن عمر بن محمد باداود إلى وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
- ترقية علي بن عبدالله بن حمد الوليحي إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمحكمة العليا.
- ترقية حماد بن محمد بن حميد الخويطر إلى وظيفة (مدير عام التطوير الإداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
- ترقية علي بن عبدالله بن علي الجليل إلى وظيفة (مدير عام المياه) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمديرية العامة للمياه بمنطقة عسير.

اتفاقيات ومباحثات دولية

المركز الإسلامي بالباراغواي

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد -أومن ينييه- بالتباحث مع الجانب الباراغواني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة والمركز الإسلامي المنصوي تحت وزارة الأديان في جمهورية الباراغواي وذلك لتنظيم عمل مركز خادم الحرمين الشريفين الإسلامي في (أسونسيون)، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه، لاستكمال الإجراءات النظامية. مباحثات مع الجزائر

كما وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الإسكان -أومن ينييه- بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

اتفاقية مع بلغاريا
وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (164 / 40) وتاريخ 13/ 9 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين المملكة وجمهورية بلغاريا لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ولمنع التهرب الضريبي، و(البروتوكول) المرافق لها، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.



302 شكوى لاعتداءات على كوادر طبية خلال يوليو

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584836>

أمين رزق - جدة
كشفت هيئة التخصصات الصحية عن تلقيها 302 شكوى لاعتداءات على كوادر طبية في مختلف المرافق خلال الفترة من 2 يوليو إلى 2 أغسطس الحالي، شملت اعتداءات لفظية وجسدية وتشهيرًا. وأكدت الهيئة على تقديمها الدعم القانوني بكافة صورة للمتضررين حتى نيل حقوقهم، وكانت الهيئة عقدت مؤخرًا الملتقى الأول لتعزيز حماية الممارسين الصحيين بمشاركة 35 جهة حكومية، والذي ناقش السبل الكفيلة بحماية الممارسين الصحيين وتوفير الدعم المناسب لهم لاسيما في أقسام الطوارئ والعيادات التي على تماس مباشر بالجمهور.
من جهة أخرى أعلنت الهيئة عن استضافة المتحدث العالمي جاك دوغال المختص في إدارة المشروعات في الملتقى الأول لقيادات إدارة المشروعات في المنشآت الصحية. ومن المقرر أن يشهد المؤتمر إطلاق مبادرة تطوير المنهجية المتكاملة لإدارة المشروعات الصحية في إطار خطط التحول الوطني لرفع كفاءة الأداء. وكانت الهيئة حذرت مؤخرًا من التعامل مع حسابات مشبوهة تدعي إنجاز المعاملات بمقابل مالي.



تعزيز العمل الدعوي داخل السجون والإصلاحات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584693>

واس _ الرياض
وقّعت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في مقر نادي الضباط بالرياض، الخميس الماضي، مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية -ممثلة بالمديرية العامة للسجون- سعيًا إلى تطوير الشراكة لسير العمل التنموي، وتعزيز القيم لتحقيق رؤية المملكة 2030، انطلاقًا من مبادرة «سجوننا مسؤوليتنا جميعًا»، وسيتم بموجب المذكرة العمل على تعزيز العمل

الدعوي داخل السجون والإصلاحات وفق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، والعمل على تطوير آلية البرامج، وترشيح العاملين على تنفيذها داخل السجون، بما يتوافق بما هو معمول به لدى الطرفين.

ووقع الاتفاقية عن الوزارة وكيل الوزارة لشؤون الدعوة والإرشاد، الشيخ عبدالله آل الشيخ، ومن جانب المديرية مدير عام السجون اللواء محمد الأسمرى.

وتهدف المذكرة إلى توسيع نطاق التعاون بين الجانبين في مجالات إعداد الخطط السنوية للبرامج التي تقدمها الوزارة عن طريق فروعها، والجهات والمؤسسات والجمعيات التابعة لها، بما يكفل لها الاستدامة والشمولية والتميز النوعي، والعمل على إيجاد برامج تقنية لتحقيق أهداف المذكرة.



«إدارة الوقت» يطور قدرات ومواهب نزلاء سجون المباحث

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1662415>

إبراهيم علوي (جدة @i_waleed22)

نظمت إدارة سجن المباحث العامة بذهبان، المهرجان الأول لأجنحة «برامج إدارة الوقت»، تحت إشراف رئيس أمن الدولة عبدالعزيز بن محمد الهويريني، وبحضور عدد من الضيوف من الإدارات الحكومية وأساتذة الجامعات والإعلاميين وأسر النزلاء.

وشهدت حفلة الافتتاح معرض الفن التشكيلي والمشغولات اليدوية الخاصة بالنزلاء والنزيلات، كما شهدت عرض فيلم قصير للبرنامج أعقبته مسرحية كوميدية، وقصائد شعرية وتم استعراض بعض الفنون الموسيقية. ويتميز برنامج إدارة الوقت بالوقوف على حالة كل نزير -كلا على حدة- لمتابعة مواصلة دراسته والاهتمام بالتحاقهم بالدورات والبرامج التخصصية كالحاسب الآلي واللغة الإنجليزية كما يهتم بالجانب الرياضي للنزير، وتقام بطولات: البلياردو، التنس، كرة القدم، الطائرة، البلوت، والشطرنج، فيما يمارس عشاق الزراعة هواياتهم في مشتل حديث تم توفير كافة احتياجاتهم به، كما يشمل بعض الأعمال الحرفية من نجارة ومرسم ومنحل. وينطلق برنامج إدارة الوقت عند الساعة 7.45 صباحا بالاستيقاظ وإعادة ترتيب أسرة النوم والأغراض الشخصية قبل تناول وجبة الإفطار، ومن ثم حصة التشميس التي تستمر لبعض الوقت قبل انطلاق النزلاء وفق الجداول المعدة مسبقا بحصص ثقافية يومية ومزاولة أنشطة رياضية وممارسة الهوايات المختلفة، يتخلل ذلك تناول الوجبات الرسمية وبرامج تطويرية يقدمها مختصون داخل السجن وسجناء استفادوا من دورات سابقة يتابعها مشرفو البرنامج حتى الساعة 9 مساء ليعود السجناء إلى عنابرهم.



اعتماد الدليل الإرشادي لقرار توطین منافذ البيع في 12 نشاطاً بقطاع التجزئة يوضح التفاصيل والأنشطة المستهدفة والشروط العامة وبرامج دعم "العمل"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/8rGMCm>

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
اعتمدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الدليل الإرشادي لقرار توطین منافذ البيع في 12 نشاطاً اقتصادياً بقطاع التجزئة.
وتضمن الدليل شرحاً للمفاهيم الأساسية لتطبيق قرار التوطین، بالإضافة إلى عرض لبرامج الدعم المختلفة التي تقدمها الجهات الحكومية المشاركة في قرار التوطین.
ويوضح الدليل تفاصيل قرار قصر العمل في منافذ البيع لـ 12 نشاطاً ومهنة على السعوديين والسعوديات؛ بما في ذلك الأنشطة المستهدفة والشروط العامة وبرامج الدعم التي تقدمها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى إجابات على التساؤلات الأكثر شيوعاً، ويمكن الاطلاع على الدليل بالضغط عبر الرابط <https://goo.gl/RyBMBf>.
وكان وزير العمل والتنمية الاجتماعية قد أصدر قراراً وزارياً بتوطین منافذ البيع لـ 12 نشاطاً في قطاع التجزئة؛ وذلك سعياً من الوزارة لتمكين الشباب والشابات من فرص العمل.
ويأتي القرار الوزاري ضمن مجموعة من قرارات التوطین التي عملت عليها الوزارة، بالتعاون والشراكة والتكامل مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، وتم أخذ مرئيات القطاع الخاص عبر عدة ورش عمل أقيمت لتوفير بيئة العمل المناسبة والمحفزة للموارد البشرية الوطنية، وتوسيع دائرة المشاركة مع القطاع الخاص، وانسجاماً مع استراتيجية التوطین التي تعمل الوزارة فيها على تنمية رأس المال البشري، وتعزيز مساهمته في المنظومة الاقتصادية.



«الإسكان» تطلق القروض طويلة الأجل بنسبة ثابتة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4597162>

أطلقت وزارة الإسكان ممثلة في الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري أمس (الأربعاء)، الشريحة الأولى من تمويل القروض العقارية طويلة الأجل بنسبة ثابتة، التي تقدم للمواطنين السعوديين من خلال مجموعة من المؤسسات المالية الرائدة في المملكة. فيما أكدت أنها ستوفر تمويلاً «ضخماً» للمؤسسات التي تتعاون معها. وأوضحت الشركة، عقب مؤتمر «إطلاق التمويل العقاري طويل الأجل بنسبة ثابتة»، الذي عُقد في الرياض برعاية وزير الإسكان رئيس مجلس

إدارة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري ماجد الحقيّل، أن خيارات التمويل الجديدة ستتوافر للمواطنين السعوديين ابتداءً من اليوم، وستكون متاحة لجميع المواطنين سواء الحاصلين حالياً على قروض أم المقترضين الجدد، على شرط أن يجمعوا بين التأهل لذلك وفق معايير الحصول على قرض عقاري.

وأكد وزير الإسكان أن إطلاق تمويل القروض السكنية الجديدة يمثل الخطوة الأولى من تنفيذ استراتيجيتها، الهادفة إلى فتح آفاق سوق التمويل السكني في المملكة، من خلال تقديم خيارات تمويل أوسع، ومنتجات مالية تلائم السوق السعودية مع دعمها بسيولة أكبر، مبيّناً أن هذه الخطوة تتيح للمؤسسات المقرضة تقديم عروض أيسر للمواطنين لشراء المنازل. وأوضح أن أهمية هذه الخطوة تأتي ضمن سياسات تحفيز قطاع التمويل العقاري، وستتيح للمؤسسات التمويلية تقديم مجموعة من الحلول طويلة الأجل على مدى 15 إلى 20 عاماً بنسبة فائدة ثابتة، كما أنها ستمكّن مؤسسات التمويل الآن من توفير حلول أكثر تنوعاً، وتتناسب مع فئات المجتمع مع ارتفاع الطلب على العقار السكني.



سيتم إنشاء 7 مسارات جديدة بمنفذ الخفجي منها مسارات للعنصر النسائي

جوازات الشرقية لـ "الرياض": رصد حالات تزوير على المنافذ و200 كاميرا لمراقبة العمل على جسر الملك فهد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1697656>

الخير - إبراهيم الشيبان

أكد مدير عام الجوازات بالمنطقة الشرقية العميد محمد سليمان العوفي لـ "الرياض" رصد حالات تزوير في المنافذ الـ 11 على مستوى المنطقة الشرقية وصفها بـ "البسيطة"، وقال: "إن عمليات التزوير موجودة ما دام هناك مراجعين من جنسيات مختلفة، وانخفضت مع التعامل الإلكتروني والخدمات الإلكترونية التي تختص في المقيمين النظاميين وقد يحدث عمليات تزوير خارج نطاق العمليات الإلكترونية"، إلا أنه لم يفصح في معرض حديثه عن أرقام تلك الحالات.

وكشف العميد محمد العوفي، خلال لقاء الثلاثاء الذي أقيم في غرفة الشرقية مساء أمس، أن مشروع النقطة الواحدة مع مملكة البحرين على جسر الملك فهد سيتم الإفصاح عن تفاصيله في الوقت القريب، موضحاً إن تجربة النقطة الواحدة في الفترة السابقة شابها إيجابيات وسلبيات ونعمل على تطوير الإيجابيات وتلافي السلبيات، لا سيما وهي تمس سيادة دولتين، ولا زلنا نستفيد من الأشقاء في مملكة البحرين وقت الذروة، ونلمس الحرص منهم في تسريع مشروع النقطة الواحدة، مشيراً إلى أن العمل جاري على أن تكون إجراءات الجمارك والجوازات السعودية في نقطة واحدة في العديد من المنافذ.

ونفى العميد العوفي، وجود موظف واحد في كبائن جسر الملك فهد، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن هناك 200 كاميرا لمراقبة عمل جسر الملك فهد وضعت لاكتشاف أي مخالفة أو خطأ، وجزء منها داخل الكبائن، ونستطيع من مكاتب الإدارة مراقبة العمل وتزويد الأفراد داخل تلك الكبائن بالمعلومات.

وكشف مدير جوازات الشرقية، بموازاة ذلك، أن هناك مشروع تطويري على جسر الملك فهد يشمل زيادة عدد المسارات، للتسهيل على العابرين مستقبلاً، وكذلك تزويد كبائن جديدة في الجانب السعودي ليصبح المجموع 38 كابينة خلال الـ 3 أشهر المقبلة.

ولفت إلى أن مبنى الجوازات الجديد بالقرب من المارينا في مدينة الدمام، تم الانتهاء من توقيع العقد، منذ شهرين، وخلال الشهر المقبل سيتم بدء العمل فيه على أن يتم الانتهاء منه خلال 30 شهراً، مبيّناً أن مبنى الإدارة حالياً لا يشهد كثافة مراجعين، مستشهداً بأن معدل المراجعين لا يتجاوز 300-400 مراجع يومياً بسبب استخدام التقنية الحديثة.

وأكد أن منفذ الخفجي الرابط بين المملكة والكويت سيشهد مشروع تطويري أيضاً، منها إنشاء 7 مسارات جديدة لتقليل مدة الانتظار، منها مسارات للنساء بعد مباشرتهم للعمل، في الوقت الذي تم إنشاء 3 كبائن بجهود ذاتية في الفترة الماضية.

وقال العميد العوفي، بأنه بعد تحويل مصلحة الجمارك إلى الهيئة العامة للجمارك أصبحت الأمور أكثر سلاسة في الإجراءات، ومنتظر الانتهاء من البنية التحتية والمنشآت الجديدة في منفذ الخفجي، التي تديرها الهيئة. بدوره، ذكر العقيد معلا العتيبي، المتحدث الرسمي لجوازات المنطقة الشرقية، أن "جوازات الشرقية" بدأت بالتوسع في الخدمات الإلكترونية، لتكون إدارة بلا مراجعين، كاشفاً أنها في صدد تدشين العديد من الخدمات ومنها إصدار جواز السفر للأطفال دون الـ 15 عاماً عن طريق برنامج "أبشر" دون الحاجة إلى المراجعة، ويتم استلامه عن طريق البريد السعودي.

وقال: دور الجوازات لا يتلخص في عملية إثبات الدخول والخروج، بل هناك كشف للكثير من حالات التزوير ومحاولات تسلل وتهريب، وذلك مجال أمني في المقام الأول، وأعترف عن وجود حالات قليلة جداً للعابرين لم يتم تسجيلهم في الدخول أو الخروج عند المنافذ، معتبراً ذلك خطأً فردياً وارد.

وأفصح العقيد العتيبي، عن إحصائيات العام 1438 هـ لخدمات الجوازات الإلكترونية بالمنطقة الشرقية، حيث بلغت (23.036.899) مليون عملية، وقال تشهد المنافذ تزايد في أعداد العابرين لذا حرصت الجوازات وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لزيادة الطاقة الاستيعابية، ففي جوازات جسر الملك فهد وبالتنسيق مع المؤسسة العامة لجسر الملك فهد تم زيادة عدد مسارات المغادرة من (18) إلى (21) كما تم تنفيذ توسعة قسم القنوم لزيادة عدد المسارات من (17) إلى (38) لمواكبة التزايد الكبير للمسافرين حيث بلغت إحصائية عام 1427 هـ (13,921,233) عابر بمتوسط يومي (38,140) عابر وفي عام 1438 هـ بلغت (24,836,795) عابر بمتوسط يومي (70,160) عابر، كما حقق الجسر بتاريخ 1439/10/4 هـ أعلى إحصائية يومية منذ افتتاحه حيث بلغت (117,935) عابر، أما في جوازات مطار الملك فهد الدولي وبالتنسيق مع هيئة الطيران المدني تم زيادة عدد كونترات صالة القنوم من (18) إلى (31)، وكونترات صالة المغادرة من (14) إلى (24).

وقال عبدالحكيم العمار الخالدي، رئيس غرفة الشرقية، خلال اللقاء الذي حضره نائب رئيس الغرفة حمد البوعلي، وعضو مجلس الإدارة ناصر الانصاري، وحضور لافت من رجال الأعمال، بأن التحول الإلكتروني للجوازات من خلال موقع وزارة الداخلية الذي يحتضن منصة (أبشر أعمال) سهل الكثير من المهام لقطاع الأعمال، مشيراً إلى أن تلك الجهود الكبيرة والتسهيلات المتواصلة تسير وفق ما خططت له القيادة الرشيدة لدعم وتشجيع قطاع الأعمال وصولاً إلى الرؤية الطموحة للمملكة 2030.

وفي الختام كرم رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالحكيم العمار الخالدي، مدير عام مديرية جوازات المنطقة الشرقية العميد محمد بن سليمان العوفي بدرع تذكاري.



وزير العدل: خدمة المجتمع بكل شرائحه في مقدمة الأولويات

فريق عمل مشترك مع "العمل" لتوفير مقومات النجاح

للمحاكم العمالية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018 م

<https://www.al-madina.com/article/584939>

واس _ الرياض

وقّع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني و وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي امس في وزارة العدل، مذكرة تعاون بين الوزارتين بشأن انتقال اختصاص نظر القضايا العمالية من هيئات تسوية الخلافات العمالية إلى القضاء العام؛ وإطلاق المحاكم العمالية العام المقبل. ونصّت مذكرة التعاون على تشكيل فريق عمل مشترك ودائم على مستوى عالٍ، يضم ممثلين لوزارتي العدل والعمل والتنمية الاجتماعية، للعمل على المتطلبات اللازمة؛ لضمان نجاح وتميز المحاكم العمالية، إضافة إلى فرق عمل فرعية ومنها: فريق التسوية الودية العمالية، فريق الرقابة العمالية، فريق الدعم التقني، فريق الدعم الفني الموضوعي؛ حيث ستوزع الأعمال بين الطرفين بما يضمن التنفيذ الفعال، وسيعد كل فريق خطة لتحقيق الأهداف، كما نصت على إعداد تقرير دوري لعمل الفريق المشترك والعوائق التي تعترضه وما يقترح لعلاجها؛ والرفع بذلك لوزير العدل ووزير العمل والتنمية الاجتماعية.

وشددت الوزارتان في بيان مشترك على ضرورة التنسيق المستمر بينهما؛ لضمان نجاح المحاكم العمالية وتذليل جميع الصعوبات، بما يحقق التميز القضائي، وبما يعكس إيجاباً على سوق العمل. وأوضح وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، أن وزارة العدل تضع في مقدمة اهتمامها كل ما يخدم المجتمع بكل شرائحه، وأن هذه المذكرة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تأتي لتطوير التعاون في هذا الشأن، وبما لا يخل بصلاحيات ومهام كل منها.

من جانبه أفاد وزير العمل والتنمية الاجتماعية، أن الوزارة تعمل وفق شراكة استراتيجية وتكامل فعال مع وزارة العدل بما يخدم الوطن، مشيراً إلى أن تميز أداء المحاكم العمالية سينعكس إيجاباً على سوق العمل. يُذكر أن وزارة العدل تعكف على تأهيل وتطوير الكوادر العدلية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، ومن ذلك إطلاق البرنامج التدريبي المتخصص في القضاء العمالي، وإلحاق جميع القضاة المخصصين في القضاء العمالي به، وذلك لرفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المخصصين من الناحية الشرعية والنظامية والمهارية والإدارية. أهداف المحاكم والدوائر العمالية

• ترسيخ العدالة

في قطاع العمل والأعمال

الرقى بمرفق القضاء وضمان استقلاليته وتميزه

رفع تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية

تعزيز فرص الاستثمار في المملكة

• تحقيق المزيد من الأمان والجاذبية لسوق العمل



«العدل» و «العمل» توقعان مذكرة تعاون لانتقال القضاء

العمالي وإطلاق محاكمه

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1662453>

«عكاظ» (الرياض)

وقّع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ووزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي اليوم (الأربعاء) في وزارة العدل، مذكرة تعاون بين الوزارتين بشأن انتقال اختصاص نظر القضايا العمالية من هيئات تسوية الخلافات العمالية إلى القضاء العام؛ وإطلاق المحاكم العمالية.

وشددت الوزارتان في بيان مشترك على ضرورة التنسيق المستمر بينهما؛ لضمان نجاح المحاكم العمالية وتذليل جميع الصعوبات، بما يحقق التميز القضائي، وبما ينعكس إيجاباً على سوق العمل. وأوضح وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء أن وزارة العدل تضع في مقدمة اهتمامها كل ما يخدم المجتمع بكل شرائحه، وأن هذه المذكرة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تأتي لتطوير التعاون في هذا الشأن، وبما لا يخل بصلاحيات ومهام كل منها.

من جانبه أفاد وزير العمل والتنمية الاجتماعية أحمد بن سليمان الراجحي أن الوزارة تعمل وفق شراكة استراتيجية وتكامل فعال مع وزارة العدل بما يخدم الوطن، مشيراً إلى أن تميز أداء المحاكم العمالية سينعكس إيجاباً على سوق العمل. ونصّت مذكرة التعاون على تشكيل فريق عمل مشترك ودائم على مستوى عال، يضم ممثلين لوزارتي العدل والعمل والتنمية الاجتماعية، للعمل على المتطلبات اللازمة لضمان نجاح وتميز المحاكم العمالية، إضافة إلى فرق عمل فرعية ومنها: فريق التسوية الودية العمالية، فريق الرقابة العمالية، فريق الدعم التقني، فريق الدعم الفني الموضوعي، حيث ستوزع الأعمال بين الطرفين بما يضمن التنفيذ الفعال، وسيعد كل فريق خطة لتحقيق الأهداف. كما نصت المذكرة على إعداد تقرير دوري لعمل الفريق المشترك والعوائق التي تعترضه وما يقترح لعلاجها؛ والرفع بذلك لوزير العدل ووزير العمل والتنمية الاجتماعية.

يذكر أن وزارة العدل تعكف على تأهيل وتطوير الكوادر العدلية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، ومن ذلك إطلاق البرنامج التدريبي المتخصص في القضاء العمالي، وإلحاق جميع القضاة المخصصين في القضاء العمالي به، وذلك لرفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المخصصين من الناحية الشرعية والنظامية والمهارية والإدارية. وأشارت وزارة العدل إلى أن المحاكم والدوائر العمالية المنتظر انطلاقها العام المقبل، تعد أحد أهم الركائز المساعدة على رفع تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية، حيث تهدف تلك المحاكم إلى تعزيز فرص الاستثمار في المملكة وتحقيق المزيد من الأمان والجاذبية لسوق العمل في المملكة، وذلك من خلال ترسيخ العدالة في قطاع العمل والأعمال، والإسهام في تحقيق طموحات وتطلعات القيادة الرشيدة في هذه البلاد المباركة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده الأمين - حفظهما الله - في كل ما من شأنه الرقي بمرافق القضاء وضمان استقلاليته وتميزه.



لأول مرة.. 16 فتاة في «سلامة المطارات»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1662655>

«عكاظ» (@okaz_online) الطائف دورة امتدت شهرين في المطار الدولي بالمحافظة للتدريب على سلامة المطارات أنجزت 16 طالبة من جامعة الطائف دورة امتدت شهرين في المطار الدولي بالمحافظة للتدريب على سلامة المطارات وخدمات الإنقاذ وإطفاء الحرائق وعمليات التشغيل والمراقبة الجوية. وتسلمت المتدربات شهادات التخرج من مدير المطار المهندس عبدالوهاب بخاري، الذي بين أن البرنامج التدريبي للطالبات يقام لأول مرة ضمن الشراكة المقامة بين المطار والجامعة، إذ تلقين تدريبهن على أيدي كوادر متخصصة من منسوبي الهيئة العامة للطيران المدني، ووضع لهن برنامج اشتمل على جميع الأقسام الإدارية والتشغيلية بالمطار، بحيث يضمن لهن المعرفة التامة بأساليب العمل الإداري والتشغيلي والاستثماري بالمطارات، وتجهيزهن لسوق العمل حسب تخصصاتهن.

وأشاد بالدور الذي تقوم به الهيئة العامة للطيران المدني في رفع نسبة مشاركة المرأة السعودية وتدريبها وفق أعلى المعايير، وإيجاد فرص عمل متساوية لبنات هذا الوطن الغالي، وكان من ضمن هذه المبادرات ما أعلنت عنه الهيئة أخيراً بإتاحة الفرصة لتأهيل وتوظيف الفتيات في مهنة المراقبة الجوية.

مواطن يتهم مستشفى بارتكاب خطأ طبي لشقيقته.. والصحة تنفي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1662575>

محمد المويلحي (ضباء Moelhi1357@) بينما اتهم مواطن مستشفى ضباء بارتكاب خطأ طبي، أدخل شقيقته في غيبوبة منذ 4 أشهر، أثناء خضوعها لاستئصال زائدة دودية، نفى المتحدث الإعلامي باسم الشؤون الصحية في تبوك هاني ذياب المطيري، حدوث أي خطأ طبي أو قصور في الخدمة المقدمة للمريضة، مبيناً أنها خضعت لعملية الزائدة وخرجت منها بحالة جيدة، وبعد 4 أيام توقف قلبها، وعمل لها إنعاش قلبي، ودخلت بعد ذلك في غيبوبة. وأوضح المطيري أنه جرى نقل المريضة إلى مستشفى الملك فهد التخصصي بمدينة تبوك، ولم يكن هنالك تحسن في الحالة، وهي الآن في قسم العناية المتوسطة وحالتها شبه مستقرة. في حين، ذكر مشعل إبراهيم محمود الحويطي أن شقيقته مروة (23 عاماً) دخلت لمستشفى ضباء قبل 4 أشهر، وذلك لاستئصال الزائدة، وبعد يومين من إجراء العملية، حولت إلى مستشفى الملك فهد التخصصي بتبوك، بسبب توقف القلب والجهاز التنفسي في مستشفى ضباء، ما أدخلها في غيبوبة تامة. وشكا الحويطي أن وضع شقيقته يتدهور يوماً بعد آخر، مشيراً إلى أنه جرى فسخ مفصل الكتف، إضافة لورم في المرفق ولا يوجد أي خدمات تبعث قليلاً من الأمل في أن تعود الحياة الطبيعية لشقيقته -على حد قوله-، مؤكداً أن شقيقته دخلت مستشفى ضباء وهي لا تعاني من أي مشكلات صحية. وانتقد صحة تبوك لسماعها للطبيب الذي أجرى العملية لشقيقته بالسفر والمغادرة نهائياً، ولا تزال قضية شقيقته تحت التحقيق، مطالباً بنقل شقيقته إلى مستشفى متخصص لتدارك الأمر وإنقاذها.



التوظيف النسائي.. عدالة الفرص في "نفق" الاجتهادات

المصدر: جريدة سبق الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م
<https://sabq.org/qFCQYj>

محمد عطييف -الرياض من الميزات الهامة التي تنسم بها رؤية السعودية 2030 وبرامج التحول الوطني 2020، أنها تسير في توازن كبير في أولوياتها وبرامجها؛ مستهدفة في مجال التوظيف -كمثال- توفير أعلى الفرص التي تتاح للجنسين من المواطنين وفق أنظمة توظيف عادلة ومعلنة الشروط مسبقاً. حالياً وفيما تتيج الرؤية بقيادة حكيمة- تمكيناً أكبر للمرأة السعودية للقيام بأدوارها المنتظرة؛ فإنها تتيج المزيد من التسهيلات؛ ولعل من ذلك ما أعلن عنه مؤخراً نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله الملقي من شروع الوزارة في تمكين العديد من الجهات الحكومية في العديد من الجوانب الوظيفية، والتي منها التوظيف وتمكين الترقيات للمراتب العاشرة فما

دون، بالإضافة للجهود الكبيرة لوزارة العمل من خلال برامج توظيف تصدر تباعاً، نجح بعضها، وبعضها الآخر ما زال يتطلب التطوير وآليات تنظيم أكثر متابعة ودقة.
تكافؤ الفرص:

وفي ظل الحراك الواسع في القطاعين العام والخاص لتمكين التوظيف النسائي، تبرز ملاحظات أبرزها يتعلق بما إذا كانت فرص التوظيف تلك تمرّ بالآليات المعتمدة والعادلة بحيث تكون تحت الضوء أمام جميع الفئات المستهدفة بالتوظيف بما يكفل تحقيق عدالة الفرص، وتجنب -ربما- وقوع قلة من المديرين التنفيذيين في استغلال ذلك في التوظيف بطريقة لا تتيح عدالة الطرح للجميع.

تكامل مع الجهات الرقابية:

وإذا كانت وزارة الخدمة المدنية ترى أن "إجراءات التمكين تتم في الجهات الحكومية لبعض الجوانب الوظيفية ومن أبرزها حالياً التوظيف والاستقطاب الذي يتم بمهنية عالية"؛ إلا أن على الوزارة أن تدرك أن هناك فرصاً وظيفية يجب أن تطرح بعدالة ووفق الأنظمة، ولا تترك لأهواء البعض فتكون عرضة للمحسوبية وغيرها.. ومن هنا يأتي دور الجهات الرقابية لتساهم في تحقيق رؤية الوزارة التي من المؤكد أنها تستهدف العدالة ومنح الفرصة للجميع.
وهو ما يعني بعبارة أخرى أن التوظيف النسائي المكثف الذي يتم حالياً لا يجب أن يكون على حساب عدالة الفرص بين الجنسين بحجة تحقيق التمكين للمرأة وفقاً للرؤية التي تستهدف العدالة في طرح الفرص الوظيفية.
أهمية المراجعات:

تشرف وزارة الخدمة المدنية -افتراضياً- على عملية التوظيف في القطاع الحكومي؛ حيث تطرح الوظائف المتوفرة في كل قطاع مع إمكانية التقدم لها إلكترونياً عبر نظام "جدارة"؛ من خلال نظام العمل في القطاع الحكومي.. غير أن الواقع الآن ربما يؤكد أن هناك الكثير من الوظائف يتم الاستقطاب لها بشكل مباشر أو بطريقة أخرى؛ وهو أمر يدعو الجهات الرقابية لسرعة التعاون مع وزارة الخدمة المدنية في تحقيق عدالة الفرصة خاصة في مجال التوظيف النسائي.
ماذا عن القطاع الخاص؟

أما في القطاع الخاص فنظام العمل السعودي يكفل العلاقة منذ بداية التعاقد وحتى نهايته، ولكن الجهات المعنية مطالبة بمتابعة أكبر لهذا القطاع خصوصاً مع الأنظمة التي نجحت في عودة مئات الآلاف من العمالة الأجنبية إلى بلادها. وسعي القطاع الخاص لتوظيف سعوديين بحكم الأنظمة الداعمة لذلك. وهنا يتكرر السؤال حول مدى نظامية العقود وعدالتها، وأن الفرص التي طُرحت تم طرحها بعدالة للجنسين من راغبي الوظائف من السعوديين. إن مبدأ المساواة بين الجنسين يتم تحقيقه عبر تسهيل الوصول للجنسين للاطلاع على الفرص المطروحة والمساواة في الأجور بينهما.
رفع المشاركة النسائية:

هذا وفي الوقت الذي ينتظر فيه حراك أكبر من "وكالة توظيف السعوديين" التي أقر إنشائها مجلس الوزراء؛ ليس فقط في إيجاد فرص وظيفية أكثر للسعوديين في القطاع الخاص؛ وذلك بإيجاد 1.2 مليون فرصة وظيفية جديدة بحلول 2022، بمعدل 240 ألف وظيفة سنوياً؛ ولكن أيضاً أن يتخطى ذلك الدور إلى التأكد من منح الفرصة للجنسين معاً؛ خصوصاً أن المملكة تستهدف تخفيض نسب البطالة إلى 9% بحلول 2022م، كما تهدف الرؤية السعودية إلى زيادة مشاركة النساء في قطاع العمل بنسبة تتراوح بين 22% و30% بحلول العام 2030.
ظروف المرأة.. خاصة:

التطلعات كبيرة وطموحة، ومنها مراعاة لشرائح من النساء يفضلن العمل عن بُعد لظروف معينة؛ حيث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تشجع ذلك من خلال "العمل عن بعد" و"من المنزل" اللذين يأتيان أيضاً ضمن إطار برنامج التحول الوطني 2020؛ بوصفه من المسارات الأساسية التي توفر فرص عمل لائقة بظروف مناسبة للباحثين عن عمل، ولا سيما النساء، والمؤهلين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق الأقل فرصاً في العمل.

هنا وكما سبق وصرحت؛ تأمل الوزارة أن يحقق برنامج "العمل عن بُعد والعمل من المنزل" نحو 141 ألف فرصة عمل "عن بعد" بحلول عام 2020م؛ في حين يتوقع ارتفاع نسبة القوى العاملة النسائية إلى 28% من إجمالي القوى العاملة الوطنية بحلول العام ذاته.

من جهتها تقول نائبة رئيس المجلس التنسيقي لعمل المرأة بمجلس الغرف السعودية "شعاع الدحيلان": إن المجلس يسعى خلال العام 2018 إلى استكمال الجهود وتحقيق الرؤية المطلوبة عبر عدد من المبادرات سيتم إطلاقها، تهدف إلى زيادة التواصل مع القطاعات وتضافر الجهود وتحقيق مفهوم تمكين المرأة من العمل في جميع القطاعات؛ بهدف دعم المرأة ليس ضمن إطار التوظيف فقط؛ وإنما التأهيل والاستعداد للدخول إلى سوق العمل.
إشكاليات التسرب:

التوظيف النسائي يواجه إشكاليات معاكسة؛ ومن ذلك تلك التي توردها أرقام قادمة من القطاع الخاص غالباً، تشكو من عزوف أعداد من الموظفات السعوديات عن العمل بعد فترة قصيرة منه بنظام الفترتين تحديداً، وتسربهن. غير أن طموح السعوديات بدا مشجعاً جداً في الربع الثاني وبداية الثالث من العالم الحالي (2018)؛ فالعديد من الإصلاحات مثل الإجراءات نحو تصحيح أوضاع العمالة الأجنبية، وتمكين المرأة من قيادة السيارة، فتحت آفاقاً كبيرة؛ فبلغت نسبة تراجع أعداد الموظفين الأجانب بالقطاع الحكومي 22%.

انحسار الموظفين الأجانب: ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء؛ فإن عدد الخاضعين لأنظمة ولوائح الخدمة المدنية بلغ نحو 1.23 مليون موظف بنهاية الربع الأول من العام الجاري (2018)، مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.2%؛ بما يعادل 15.15 ألف موظف، مقارنة بـ 1.24 مليون موظف في نهاية الربع الأول من العام الماضي (2017).

وجاء إحصاء التراجع كنتيجة لانخفاض عدد الموظفين الأجانب الخاضعين لنظام الخدمة المدنية بنهاية الربع الأول من 2018، بنسبة 22%؛ بما يعادل نحو 14.5 ألف موظف أجنبي، وفقاً لبيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة للربع الأول من العام الجاري، ليلبلغ عددهم بنهاية الربع الأول من العام الجاري، نحو 50.75 ألف موظف، مقابل 65.28 ألف موظف بنهاية الربع الأول من عام 2017.

استراتيجية التوظيف:

التوظيف أو (استراتيجية التوظيف) عموماً، ما زالت محل انتقادات ومطالبات بتطوير مستمر لها؛ ففي مطلع العام الحالي طالب مجلس الشورى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بإعادة النظر في استراتيجية التوظيف السعودية، ووضع خطة تنفيذية ببرنامج زمني ومؤشرات قياس للأداء.

كما طالب المجلس الوزارة بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للشركات الكبرى التي تملك الدولة أغلب حصصها، أو التي تحصل على امتيازات من الدولة، لحصر الموظفين العاملين فيها بالتوظيف المباشر وغير المباشر، وإلزام هذه الشركات بتقديم جدول زمني لتوطين وظائفها.

من ناحية أخرى؛ فإن تَمَكَّن المرأة من فرص العمل هو هدف عالمي. يقول تقرير لمنظمة العمل الدولية: إن النساء يشاركن بنسبة أقل من الرجال في سوق العمل ونسبة البطالة بينهم أعلى في معظم أنحاء العالم؛ لكن الفرص الوظيفية يجب أن تطرح بوضوح كامل إلا فيما تستثنيه الأنظمة لظروف الندرة ومعايير قليلة محدودة.



إنسانية أهل المدينة تعتذر للعامل المعتدى عليه

المصدر: جريدة المدينة العدد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584315>

عبدالله الجميلي

*الأسبوع الماضي كتبتُ في هذه المساحة عن حادثة اعتداء أربعة مجهولين في المدينة المنورة على أحد عمال النظافة أثناء تأديته لعمله؛ حيث استخدموا السلاح الأبيض في ضربه بطريقة وحشية، وسلب ما لديه من مبالغ نقدية، وهي الحادثة التي نقلها الإعلامي النشيط الصديق خالد الشلاحي عبر نوافذ صحيفة (سبق) الإلكترونية.

*حروف ذلك المقال استنكرت جداً ذلك الاعتداء الشاذ، وأنه لا يمثل بالتأكيد المدينة النبوية الفاضلة، التي احتضنت سيد البشرية محمداً صلى الله عليه وسلم، وقدمت للعالم في العهد النبوي النظرية الاجتماعية الأهم، والأنموذج الفريد في الإنسانية والإيثار واحتضان القادمين والزائرين؛ والتي لا تزال وستبقى عاصمة دائمة للسكينة والطمأنينة، والسلام والإنسانية، أما أبناؤها فهم الرحماء بينهم، والمدرسة الأهم في الأخلاق والخير والبذل والعطاء للآخرين؛ فقلوبهم دائماً تنبض بالحب لضيوفهم والترحيب بهم، وإكرامهم.

*وتفاعلاً مع ذلك المقال تواصلت مع العقيد المتقاعد عبدالرحمن بن سليمان النزاوي، وكذا الدكتور عبدالعزيز الحازمي ممثلين (لمنتدى المدينة)، الذي يهتم بقضاياها ونشر ثقافتها وأخلاقياتها أهلها النبيلة؛ وكاننا راغبين في زيارة ذلك العامل

والاعتذار له وتكريمه، وهو ما تمّ قبل أيام في منزل الوالد الشيخ سليمان النزاوي حفظه الله، بحضور نخبة من أعضاء المنتدى الأعزاء.

*فشكراً للقاتمين على منتدى المدينة وجميع أعضائه على تلك اللفتة الرائدة والرائعة والموفقة، التي تُفسّر أسباب ذلك الحُبّ الكبير الذي يحمله عموم المسلمين لأهل مدينة رسول الله ﷺ، والذي يلمسه بوضوح كلّ مَنْ سبقت له زيارة لأيّ من الدول الإسلامية، أو كان له لقاء ببعض المسلمين الذين يعيشون في المهجر.

* أخيراً ستبقى (حبيبتِي المدينة المنورة) مصدراً للنور ونبعاً للحنان والأمان، وسيظل المجتمع المدني جامعة كبرى في الإنسانية، وحريصاً على أن تبقى صورة مدينته طاهرة -كما هي- بعيداً عن التجاوزات الفردية، التي يرفضها، ويسعى جاداً لمعالجتها وآثارها وتبعياتها.



حماية المرأة في عقد الزواج

المصدر: جريدة الوطن الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م

www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=37413

أصيل الجعيد

عقد الزواج -كأي عقد في العالم- يضع له الطرفان شروطاً، والتي لا بد ألا تخالف القانون في الدولة المراد تسجيل عقد الزواج وتوثيقه فيها.

عقد الزواج -كأي عقد في العالم- يضع له الطرفان شروطاً، والتي لا بد ألا تخالف القانون في الدولة المراد تسجيل عقد الزواج وتوثيقه فيها.

ومن هنا، فإن العقد شريعة المتعاقدين، ما لم يخالف نصاً صريحاً، سواء قانوني أو شرعي في السعودية. درج العُرف أن المرأة هي التي تضع الشروط في عقد الزواج، وتدور عادة في رحي المؤخر أو إكمال التعليم أو بيت خاص، وهناك كذلك ثقافة سلبية تدعو إلى عدم وضع شروط في عقد الزواج، من باب الثقة في الزوج الرجل، فما دخل الثقة في الزوج الرجل بشروط عقد الزواج، والتي تحفظ حقوق كل الأطراف؟! اليوم، أطرح منظوراً مختلفاً لما في الأعراف السعودية بشأن عقد الزواج، وهذا منظور قانوني سيساعد المرأة -والرجل كذلك- في حماية حقوقهما حال الزواج، ولكنني سأركز على المرأة، لأن الشواهد والوقائع أثبتت أنها الطرف الأضعف في العلاقة الزوجية.

طرحَت الدكتورة إقبال درندري مقترحاً مع بعض زميلاتِها في مجلس الشورى على تعويضات تعطي للمطلقة، وهذا اقتراح جيد، وفيه تقليل من الضغط على الميزانية الحكومية في موضوع الضمان الاجتماعي للمطلقات. فلماذا تتحمل الدولة هذه الفاتورة في حين أن المطلقة التي عاشت فترة طويلة مع زوجها أسهمت بطريقة أو بأخرى في غناه، ويتركها الرجل هكذا دونما أي التزام منه، وربما هذه النقطة أسهمت في ازدياد حالات الطلاق وهشاشة مؤسسة الزواج. فالزواج، المفترض أنهما وحدة واحدة وذمتها المالية واحدة. الرأي الشرعي يرى انفصال الذمة المالية حتى في الزواج، ولكنه رأي فقهي كأي رأي فقهي يُدخض برأي آخر، فلا يوجد في الشريعة نص صريح أصلي الدلالة من القرآن والسنة، يؤيد عدم توحيد الذمة المالية للزوجين، لذلك فعلى المشرع السعودي أن ينصف المرأة في مؤسسة الزواج، ويضع لها ضوابط ويوحد الذمة المالية، ولكن حتى يتم إقرار قانون بهذا الشأن، فنصيحتي القانونية لك أيتها المرأة، أن تضعي شرطاً يوحد الذمة المالية بينكما، وأن الأموال والممتلكات -أيّاً كان نوعها- فهي بالنصف بينكما متى ما مرّ على العلاقة الزوجية أكثر من 5 سنوات، كمثال لضمان حقوقك، ويعني ذلك أن أي التزامات مالية تنشأ خلال الزواج أو أي نوع من الأموال بينكما، أنتما شركاء فيه بعد مضي المدة المحددة أعلاه، ومتى ما تطلقت عزيزتي المرأة، من حقك الحصول على النصف من هذه الأموال، كما أن من حقك الكامل إضافة أي شرط آخر حماية لحقك بما لا يخالف القوانين



(تكامل) و(ساعي) لدعم المحتاجين حقوقياً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ذو القعدة 1439هـ - 6 أغسطس 2018م
<https://www.al-madina.com/article/584447>

عبدالله الجميلي

* حاجات الفقراء والمساكين أصبحت لا تقف اليوم عند حدود تأمين الطعام والشراب والملبس؛ بل تتجاوزها لأمر حياتية أخرى كثيرة، ولذلك أجدني أفق احتراماً للجمعيات والمبادرات النوعية التي تسعى لخدمتهم والوقوف معهم من خلال أفضى جديدة وبرامج عصرية.

* وفي هذا المجال تأتي مبادرة (تكامل) الإنسانية الرائعة التي تهدف إلى تقديم العون القضائي والترافع المجانيين عن أصحاب الحقوق من المحتاجين الذين لا يستطيعون إلى أنعاب المحاماة سبيلاً.

(*تكامل) تقوم بتدريب (مائة مختارة من خريجي القانون والشريعة من الجنسين كل سنة)، حيث تُقدّم لهم دورة مجانية في المحاماة تشتمل على (200 ساعة تدريبية) خلال عام يقدمها خبراء ومختصون بالقانون والقضاء والنيابة العامة، مع مساعدتهم في التوظيف؛ أما الفاتورة التي يدفعها أولئك الشباب بعد تخرجهم من الدورة فهي فقط التزامهم بالعمل التطوعي في دعم المحتاجين حقوقياً وقضائياً، وذلك بما يوازي مائة ساعة سنوياً لمدة عشر سنوات.

* مبادرة تكامل التي بدأت دورتها الثالثة الأسبوع الماضي تبدو مشروعاً خلاقاً في العطاء للفقراء والمحتاجين، وكذا في غرس روح المسؤولية الاجتماعية في نفوس شباب وفتيات الوطن؛ فشكراً للقائمين عليها وعلى رأسهم المحامي الدكتور ماجد قاروب.

* وفي ذلك الإطار والميدان ولأن المدينة المنورة عاصمة أبدية للإنسانية فهي تحتضن جمعية ساعي الخيرية للخدمات القانونية التي أُنشِرت رسمياً في ربيع أول من العام 1437هـ، لتحقيق جملة من الأهداف منها: (تقديم الخدمات القانونية الشاملة للأيتام والأرامل والمساكين، وإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في الأوقاف والصايات، وكذا التوعية بالأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بالحقوق الشخصية).

(*ساعي) رغم عمرها القصير، قدمت العديد من المشاريع التي تتعلق بكفالة قضايا ومرافعات الفئات المستهدفة في برامجها، كما أسهمت بحملات توعية بحقوق الأيتام والأرامل والمساكين، إلى غير ذلك من الفعاليات والمشاركات واتفاقيات التعاون.

* أخيراً (جمعية ساعي) نبتة مباركة تحتاج جداً لدعم ومساندة أهل طيبة الطيبة ومحبيها؛ لكي تحقق رسالتها النبيلة، ونصيحتي لمجلس إدارتها أن يهتم بالحضور الإعلامي للجمعية؛ فهذا سيضمن وصولها لكافة أطياف المجتمع؛ وبالتالي دعمهم.

منصة توظيف وطنية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 24 ذو القعدة 1439 هـ - 6 أغسطس 2018م
http://www.aleqt.com/2018/08/06/article_1432636.html

خالد السهيل

التعديلات التي قالت "الاقتصادية" أمس "إن وزارة العمل أدخلتها على مسودة توظيف قطاعات التجزئة الـ 12 وتشمل خفض نسبة توظيف القطاع من 100 في المائة إلى 70 في المائة" مسألة مفهومة، وكذلك استثناء مهنة "الحمالي" من شرط التوظيف وما شابهها، باعتبارها من المهن غير القابلة للتوظيف. وهذا نتاج تبادل خبرات وتداول وتلمس لمعطيات سوق العمل من خلال محددات العرض والطلب. والشيء اللافت في تقرير "الاقتصادية" أمس أن وزارة العمل ستبأشر خلال أسبوعين إجراءات توظيف الوظائف التنفيذية، وهذه الوظائف فيها تحايل من بعض المنشآت، وكثير من شاغليها تختلف مهنتهم التي قدموا عليها عن مهنتهم التي يمارسونها. ولا شك أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدرك أنه لا يوجد شخص على وظيفة عامل، ومسير حسابه الشهري في المصرف بآلاف الريالات. من المؤكد أن توظيف الوظائف، ليس نهجا خاصا بالمملكة، فالدول العربية والأجنبية تدرك أن أحد التزاماتها تجاه المجتمع، الحد من البطالة، وتوفير وظائف كريمة لأبناء وبنات المجتمع. وكانت هناك ممانعة تواجه هذا النهج، وهذه الممانعة تأخذ أشكالا عدة، تقودها تارة العاطفة وتارة المصالح الشخصية. ومن المؤسف أن شركات كبرى، لم يمتص على إنشائها سوى أشهر معدودة، قد بدأت في استقطاب عمالة من الخارج على وظائف يمكن توفير بدائل لها من الداخل. وقد استعرض بعض المواطنين عبر "تويتر" حال إحدى الشركات الجديدة التي استقطبت مجموعة أسماء لشغل وظائف إدارية، مع أنهم يحملون مؤهلات عادية وبعضها من جامعات غير معترف بها. ومثل هذا الأمر تتواطأ فيه بقدر كبير شركات توظيف داخلية وخارجية، تستقطب سيرا ذاتية من الخارج وتقوم بتسويقها في الداخل. وهذا يعزز ضرورة أن تسعى وزارة العمل إلى بناء منصة توظيف وطنية تقدم خدماتها لأبنائنا وبناتنا إلكترونيا، كما تشمل خدماتها المتقاعدين، وتكون هذه المنصة وسيطا بين المنشآت والباحثين عن عمل.



كندا وحقوق الإنسان.. غاية أم وسيلة؟

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439 هـ - 7 أغسطس 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4596743>

أمل الحربي

من المثير للدهشة أن الدول التي تتصدر مشهد حقوق الإنسان اليوم عالمياً، وتكيل التهم للدول الأخرى وتوزع شهادات التزكية، هي في حقيقة الأمر دول لها تاريخ طويل مع الإبادات العرقية والثقافية، ولها حاضر مخجل مستمر من سوء المعاملة لمواطنيها وتجاهل لحقوقهم، وغض للطرف عن موتهم البطيء في منافيهم التي تخلو من أبسط مقومات الحياة. كندا التي قامت على جماجم ملايين السكان الأصليين، أو كما يسميهم بعضهم «الهنود الحمر»، تعطي محاضرات اليوم لدول العالم عن حقوق الإنسان، وهي التي أرسلت دباباتها ومصفحاتها إلى بلدة أوكا في مقاطعة كيبيك الكندية، ونشرت

جنودها على حدود القرى وفي طرقاتها بكامل عتادهم وتجهيزهم العسكري، بسبب رفض السكان الأصليين، وتحديداً «الموهوك» مشروع المحافظ لبناء ملعب غولف على مقبرة تاريخية لهم! بكل بساطة تدعم الحكومة الكندية سحق ما تبقى من تاريخ السكان الأصليين، لأجل أن ترضي أثرياء أوكا الراغبين في لعب الغولف على جماجم ورفات زعماء «الموهوك» وأجدادهم، أيضاً الحكومة ذاتها لم تعتذر سوى قبل سنوات قليلة عن فضيحة المدارس الداخلية، أو ما أطلق عليه «الهولوكوست الكندي»، الذي تم بالتنسيق بين الحكومة والكنيسة الكاثوليكية، إذ تم انتزاع أطفال السكان الأصليين من أهاليهم لمصلحة الكنيسة، وأجبروا على تغيير دينهم ولغتهم وتعرضوا للتعذيب والإساءة الجسدية والاستغلال الجنسي والتحرشات، وكان شعار الرهبان والعاملين في ذلك المشروع هو «أقتل الهندي لينجوا الطفل»، ونتيجة لذلك مات أكثر من 55 ألف طفل من السكان الأصليين، ومازالت قبورهم شاهدة إلى اليوم على جريمة من أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية.

هذا التاريخ الأسود لكندا مع حقوق الإنسان ما زال مستمراً حتى اليوم، وزيارة سريعة لقرى السكان الأصليين وظروف عيشهم اللاإنسانية، التي استدعت تدخل الصليب الأحمر قبل سنوات، الذي يتدخل في حالات الكوارث وفي المناطق المنكوبة، تكشف عن حقيقة كندا المتجاهلة لظروف شعبيها، والتي ظننت أن القاء التهم على الآخرين سيعطي صرخات شعبها الذي يتجرع الألم منذ نشأتها حتى اليوم. السلوك الكندي يثير التساؤلات عن حقيقة المطالبات بحقوق الإنسان، وهل هي بالفعل غاية لكندا، أم وسيلة ابتزاز وصرف لأنظار شعبيها عن مشكلاتهم الداخلية؟ لذا أصبح من الضروري اليوم أن تسن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قوانين تحمي الدول المنشغلة بالإصلاح بشؤونها الداخلية وبتطوير مكتسباتها، مثل المملكة العربية السعودية، من الهجمات الرعناء من دول مازال عدد كبير من مواطنيها يعيش في ظلمات العصور الوسطى.



بنك للتوظيف!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1439 هـ - 7 أغسطس 2018
<https://www.al-madina.com/article/584604>

نايف معلا

*تعتبر السعودية طرفاً في اتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري له بموجب المرسوم الملكي م/28 بتاريخ 1429/5/22 هـ الذي قضى بالانضمام إليهما من دون أي تحفظات، واتخذت العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الحاجات، والتي توجت بإنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الحاجات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 266 وتاريخ 1439/5/27 هـ.

وعلى رغم التقدم المحرز في هذا المجال، فإن هناك ثمة تدابير ينبغي اتخاذها لبلوغ أفضل المستويات في مجال تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، استعرض منها على سبيل الذكر لا الحصر؛ ضرورة الموازنة بين التشريعات الوطنية ومبادئ أحكام اتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمفاهيم الواردة فيه، لاسيما وأن الكثير من الأنظمة التي تعنى بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر كنظام رعاية المعوقين، وغير مباشر كالأنظمة الصحية ونحوها، سارية، قبل انضمام المملكة إلى هذا الاتفاق، ما يتطلب النظر في مراجعة تلك الأنظمة في ضوء الاتفاق لتعكس النموذج القائم على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ذلك توصيف التمييز على أساس الإعاقة، وإدماج المبادئ التي تضمنها الاتفاق في الأنظمة الوطنية ونحو ذلك. ولعله من الضروري إشراك ذوي الإعاقة في مناقشة الأنظمة القائمة، ومشروعات الأنظمة، والخطط والسياسات ذات الصلة بحقوقهم عند دراستها.

وفيما يتعلق بإمكان الوصول؛ فأرى مناسبة إضافة نص في نظام رعاية المعوقين يقضي بتقديم الخدمات المتاحة لعامة الجمهور؛ للأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها المباني، والطرق، والمدارس، والمرافق الطبية، والمسكن، وأماكن العمل وغيرها من الخدمات الواردة في المادة التاسعة من الاتفاق، وإعادة النظر في الفقرة 15 من المادة الثامنة من لائحة إجراءات منح تراخيص النقل المدرسي، التي قد تكرر ضمناً فصل الفتيان والفتيات ذوي الإعاقة عن أقرانهم الآخرين.

وفيما يتعلق بإيداع ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية، فليس هناك نصوص قانونية تحظر - بصرامة - إيداعهم في تلك المؤسسات من دون موافقتهم الحرة والمستنيرة، أو موافقة الداعمين لهم مع مراعاة إراداتهم وأفضليتهم، إضافة إلى عدم وجود نص قانوني يعتبر إخفاء الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الأطفال أو عزلهم أو إهمالهم شكلاً من أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. فلعله من المناسب تضمين الأنظمة نصوصاً تغطي ذلك. وبالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، فمن الضروري اتخاذ المزيد من التدابير لضمان وصولهم إلى التعليم الابتدائي في المراحل المبكرة، وتكثيف برامج محو الأمية التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجنب إنشاء فصول خاصة للطلاب والطالبات من ذوي الحاجات قدر الإمكان، لما قد يترتب عليها من تكريس للفصل بينهم وبين الآخرين. وينبغي توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة بشكل كافٍ في المنشآت والمرافق الصحية تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إليها، وخاصة في المحافظات والقرى، وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة بالحملة الصحية الموجهة لعامة الجمهور وعدم استبعادهم.

وفيما يتعلق بالحقوق في العمل، فأرى ضرورة النظر في تعديل المادة 28 من نظام العمل التي تتضمن قيداً تقديرياً فيما يتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة يتمثل في إعطاء صاحب العمل صلاحية تقدير ما إذا كانت طبيعة العمل تمكن من تشغيل ذوي الإعاقة. ولعله من المناسب زيادة نسبة التشغيل التي تضمنتها هذه المادة، والبالغة أربعة في المئة، وإعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالانخراط في العمل والتي تشترط توافر اللياقة الصحية على نحو واسع. كما أنه من الضروري إنشاء مؤشر وطني يركز على معلومات نوعية وبيانات إحصائية تتضمن تفاصيل دقيقة وذات أثر تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



الشهادات المزورة.. فساد يجب مكافحته

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1697459>

محمد الوعيل

ربما كان جديراً بنا، أن ننشر الضجة التي وقعت في دولة الكويت الشقيقة، حول الشهادات الجامعية المزورة، الكثير من الفضول لدينا نحن في المملكة، لنواجه بشجاعة هذه الظاهرة الفريدة من نوعها في العالم.

وإذا كان الزميل الكاتب فهد بن عامر الأحمد قد أشار على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إلى هذه الفضيحة، يشرح كيف تمكن من التخرج من خمس جامعات في ساعتين، ونشر صوراً لهذه الشهادات الوهمية، التي استطاع الحصول عليها من دول متعددة معظمها في الغرب، مقابل مبالغ زهيدة!

صحيح أن ظاهرة تزوير الشهادات، ليست تهمة عربية فقط، ولكنها غريبة بكل أسف، يجد فيها بعض ضعاف النفوس أو الباحثين عن الشهرة و«المنظرة» فرصة للترويج لأنفسهم، وبالتالي الانقضاض على كثير من الوظائف دون وجه حق، لمجرد أنه يحمل شهادة تبدو صحيحة، ولكنها في الأساس «مضروبة» ولا تعني أبداً كفاءة أو جدارة حاملها.

وإذا كنا لم ننتظ قبل سنوات، عندما فضحت نتائج اختبارات الهيئة السعودية للمهندسين مثلاً العام 2012، وجود 700 شهادة مزورة صدرت من أوروبا وأميركا وباكستان والهند.. فما بالنا بما تسلل إلينا قبلها، وبعدها، من شهادات وهمية، قد يتربح حاملوها في مواقع مسؤولية متفرقة، وكيف نأتمن هؤلاء الذين لم يكونوا أميين مع أنفسهم على واقعنا ومستقبلنا؟

وإذا كنا لم نتعظ أيضاً، من فضائح اكتشاف شهادات مزورة لأطباء وافدين، يمارسون الطب على حساب حياتنا وصحتنا، ولم يتم فحص شهاداتهم أو التأكد منها، وربما كان ما كشفه الزميل الأحمدى حول ما حدث قبل 10 سنوات، حينما أعلنت وزارة العدل الأمريكية عن قائمة سوداء ضمت 10 آلاف شخص يحملون شهادات علمية مزورة، منهم 70 سعودياً، أكد الأحمدى على أنهم يعملون حالياً في مناصب ومهن لا يستهان بها، من بينهم امرأة حصلت على تخصص مزور في أمراض النساء والولادة «حسب صحيفة SpokesMan- review من واشنطن!»

هذه المعلومات، إذا ثبتت صحتها، يجب أن تقلب الدنيا في أي مجتمع، ولا يجب أن تمر مرور الكرام، بل تستدعي تشكيل لجنة تدقيق وتحقيق عاجلة باعتباره فساداً مستتراً ينبغي القضاء عليه، والضرب بيد من حديد على المتورطين فيه، خاصة أن وطننا يعيش مرحلة تحول ترفع شعارات الشفافية ومكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين.. ولا يصح أبداً دينياً ولا أخلاقياً السكوت على أمور كهذه، فالتاريخ سيحاسب كل مقصر، وأبنائنا وأجيالنا لن يسامحونا أبداً إذا تركنا مثل هذا التزوير يحصد آمالهم وطموحاتهم.



عقوبات لوقف الإرهاب والخراب

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعاء 26 ذو القعدة 1439 هـ - 8 أغسطس 2018م

http://www.aleqt.com/2018/08/08/article_1434101.html

كلمة الاقتصادية

إنها أشد العقوبات قسوة، تلك التي فرضتها الولايات المتحدة على النظام الإرهابي الإيراني. هكذا وصفها دونالد ترمب، الرئيس الأمريكي. وهي كذلك بالفعل، كما أنها بداية لسلسلة جديدة من العقوبات ستنفذها واشنطن اعتباراً من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. والهدف يعرفه الجميع، وهو وقف استراتيجية الإرهاب التي يطبقها نظام الملالي على شعبه وعلى محيطه الإقليمي. وإجبار هذا النظام على أن يكون جزءاً من النسيج العالمي، لا طرفاً مخرباً له. والتأكيد على أن المستهدف هنا هو النظام وليس الشعب الإيراني. لماذا؟ لأن هذا الشعب أول ضحاياه. وهو شعب "كغيره من الشعوب"، يستحق العيش الكريم بسلام وأمن وعلاقات طبيعية مع بقية شعوب العالم، الدفعة الجديدة من العقوبات انطلقت، وانطلقت معها تحولات كبيرة على الساحتين المحلية الإيرانية والدولية أيضاً.

لنترك الأوروبيين الذين لا يزالون يحاولون جعل المستحيل ممكناً، عبر سعيهم للالتفاف على العقوبات الأمريكية. فهم في النهاية سيرضخون، وللتأكيد على ذلك، أعلنت أكثر من 100 مؤسسة وشركة عالمية أنها وافقت على مغادرة السوق الإيرانية تجاوباً مع بدء سريان العقوبات المشار إليها. أجمع بدء العقوبات الاحتجاجات والمظاهرات والانتفاضات الشعبية الإيرانية ضد نظام علي خامنئي، وعصباته التي تحكم البلاد، فالشعارات واضحة "الموت لخامنئي" و"يسقط حكم المرشد"، وهذه التحركات الشعبية تهز بقوة نظاماً لا بد أن يرحل في النهاية، لأنه لا يستحق أن يحكم، وليس مؤهلاً لأن يكون جزءاً طبيعياً من السياسة الإقليمية والعالمية. الإيرانيون الغاضبون ضاقوا ذرعاً به قبل العقوبات، واشتد غضبهم بعدها لأنه هو المسؤول عن الكوارث الاقتصادية والمعيشية التي يعيشون في كنفها.

منوع "وفق العقوبات" على حكومة خامنئي شراء الدولار الأمريكي، وحظر عليها تجارة المعادن والذهب والنقل المباشر أو غير المباشر، بل منعت حتى من تصدير السجاد، ومن استيراد البرمجيات المستخدمة في العمليات الصناعية، وكذلك السيارات. نقاط عديدة قاصمة للاقتصاد الإيراني المتهوي أصلاً، بما في ذلك منع أي نشاطات مالية لجمع تمويلات تختص بالدين السيادي الإيراني. إنها المرحلة التي نخشى منها أي حكومة عاقلة في العالم، فكيف الحال وهذه العقوبات هي الجزء الأول من معاقبة نظام إرهابي تخريبي لا يستحق أقل من ذلك بأي معايير كانت؟ فالجزء الثاني قادم في غضون ثلاثة أشهر فقط، وسيرى العالم كيف أنه تأخر فعلاً في محاصرة نظام الملالي، وكان من الأفضل أن يعاقب منذ زمن.

لم يعد أمام الشعب الإيراني من خيارات سوى التحرك للتخلص من نظام جلب الولايات له منذ أكثر من أربعة عقود. فحتى

قبل هذه العقوبات والتي سبقتها، كان نظام الملاي ينفق على الخراب ولا يجد المال للإنفاق على شعبه!! أي أن العقوبات لن تزيد من هموم الإيرانيين المعيشية، لأنها موجودة وبصورة فادحة قبلها ومنذ سنوات أيضاً. عليك أن تنتظر فقط إلى المشهد العام الداخلي، بطلاة تاريخية مرتفعة، فقر منتشر بين كل طبقات المجتمع. سكان بلا منازل يعيشون في الكهوف، مشاريع حكومية متوقفة من شح التمويل، نقص في الدواء والمعدات الطبية في المستشفيات الحكومية، إلى جانب أشكال معيشية بانسة أخرى لا تخطئها العين.

العقوبات الأمريكية الجديدة هي البداية. وربما تكون بداية نهاية نظام أصر على تنفيذ أوام طائفية بغیضة، وإرهابية دنیئة. وعلى العالم أن يسهم في خنقه من أجل السلام والأمن والاستقرار ومن أجل الحرية لشعب يستحقها.



مبادئ التمويل المسؤول للأفراد وتصحيح المفاهيم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 ذو القعدة 1439هـ - 9 أغسطس 2018م *

<http://www.alriyadh.com/1697679>

طلعت زكي حافظ

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) مؤخراً ضوابط للتمويل الممنوح للأفراد من جهات التمويل المرخصة، بما في ذلك البنوك التجارية تحت مسمى "مبادئ التمويل المسؤول للأفراد".

وألزمت المؤسسة كافة جهات التمويل بتطبيقها مع مطلع شهر ذي الحجة من هذا العام الهجري الجاري الموافق 12 أغسطس الجاري، باستثناء الفقرات (15، 16 و 17) التي ترتبط بنسب تحميل الأقساط واستقطاعها، حيث ألزمت المؤسسة جهات التمويل بتطبيقها فور صدور المبادئ.

وتهدف المبادئ إلى المحافظة على سلامة قطاع التمويل وتحقيق العدالة في التعاملات، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة لعملاء جهات التمويل في حال تقدمهم لأي منها بطلب أي نوع من أنواع التمويلات التي تقدمها تلك الجهات أو في حال الجمع بين أكثر من نوع تمويل في وقت واحد.

كما وتهدف المبادئ إلى التشجيع على التمويل المسؤول الذي يلبي الاحتياجات الفعلية للعميل، خصوصاً تلك المتعلقة بالحصول على المساكن والأصول بدلاً من الأغراض الاستهلاكية، وتهدف كذلك إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل المناسب لجميع فئات المجتمع ومراعاة نسب التحمل ضمن نطاق يمكن للعميل تحمله.

أخيراً وليس آخراً، تهدف المبادئ إلى ضمان العدالة والتنافسية بين الممولين بما يحافظ على فاعلية الإجراءات والآليات المتبعة من قبلهم وضمان كفاءتها.

وبالرغم مما تضمنته تلك المبادئ لإجراءات تستهدف ضبط وتيرة التمويل الممنوح للأفراد، بما يحقق العدالة والحماية في التعاملات للعملاء، إلا أنها أحدثت لدى البعض ردة فعل عكسية والتي هي من وجهة نظري غير مبررة، سيما وأن البعض اعتقد أنها ستحد من قدرة جهات التمويل في الاستمرار في منح التمويل للأفراد بمختلف أنواعه، كما أنها أحدثت للبعض خوفاً بأن العميل لن يتمكن من الحصول على التمويل الذي يلبي احتياجاته الفعلية.

ولتصحيح المفاهيم الخاطئة عن تلك المبادئ، فهي لم توضع في الأساس للحد من قدرة جهات التمويل على الاستمرار في منح جميع أنواع التمويلات باختلاف تصنيفاتها بما في ذلك التمويل الاستهلاكي، أو أنها تستهدف التضيق على المقترضين للحصول على حاجتهم الفعلية من التمويل، بقدر ما تهدف إلى أن يكون التمويل أكثر رشداً من السابق وأن يكون موجهاً بشكل أكبر إلى التمويل المنتج وتمويل الأصول التي تحدث قيمة اقتصادية ومالية مضافة للمقترض شريطة مراعاة ملائمة التمويل لاحتياجات العميل الفعلية وظروفه والتزاماته المالية الأخرى إلى جانب الانتمانية كالمعيشية، بحيث يتم منح التمويل للعميل بناء على دراسة انتمانية متعمقة وتقييم متأن لصافي الدخل الشهري المتاح للعميل، بحيث يصبح القرار الانتماني قراراً مسؤولاً وليس ذلك فحسب بل وأن يصبح التمويل مسؤولاً أيضاً.

حقوق الإنسان.. وجهة نظر غربية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584894>

عبدالله فراج الشريف

لا نشك لحظة في أن حقوق الإنسان من أهم ما يجب العناية به في المجتمعات الإنسانية، ولكن هذه الحقوق ليست كلها حقوقاً إنسانية متفقاً عليها بين الأمم، فمثلاً بعض المجتمعات ترى أن من حقوق الإنسان ألا يُعدم وإن ارتكب ما يوجب قتله، ففي الإسلام القاتل العمد يجب في حقه القصاص: يعني أن يُعدم، ومجتمعات إنسانية كثيرة لا ترى أن حق الرجل أو المرأة الممارسة الجنسية خارج إطار الزواج المشروع، وبالتالي فمرتكب الزنا له عقوبة في الشريعة الإسلامية مقررّة، كذلك الممارسة الجنسية بين رجلين فيه ممنوعة. وفي بعض المجتمعات غير المسلمة أيضاً ترى بشاعة هذا الفعل، لكن كثيراً من المجتمعات الغربية تراه حقاً لهما إنسانياً، وتحرص أن تحميها إذا فعلاً ذلك، وتمنع أن يعاقبا بأي عقوبة كانت، حتى إن بعض الوزراء في الغرب له زوجة من الرجال! وقضية الحقوق تنوّه لا في الشرق فقط، بل وحتى في الغرب، فقد تعاقب قوانينه ما هو مشروع عند الأمم الأخرى مثل تعدد الزوجات، ورغم هذا فالغرب لا يرى من حقوق الإنسان التي يجب أن تراعى إلا ما تراه ثقافته أنها حقوق للإنسان في مفهومه لا مفهومهم، وهذا حتى لو كانت مجتمعات أخرى تراها جرائم يجب القضاء عليها. والغرب منذ زمن طويل، اتخذ من ما أسماه حقوقاً للإنسان وسيلة ضغط على بعض الدول التي يحكم على سلوكها من خلال أديانها أو ثقافتها أنها عدوة لحقوق الإنسان، وهذا الأسلوب طغى وللأسف على مجالس حقوق الإنسان وإداراتها في الأمم المتحدة، وأصبح تبعاً للثقافة الغربية، وذلك أن المتحكم في أهم مؤسسات الأمم المتحدة المؤثرة، وهو مجلس الأمن لا يتخذ فيه قرار ما لم توافق عليه ثلاث دول غربية، هي المملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل هيئة الأمم المتحدة دوماً منحازة إلى دول معينة، وتقف ضد دول أخرى، ولن تستطيع أن تكون حكومة العالم وهي بهذا الانحياز، وهذا ما نراه في قضايا العدل الإنساني ظاهراً، فدولة كإسرائيل لا يمكن أن تدان في قضايا كثيرة أساسها العدل، لأن حق الفيتو يقف في وجه اتخاذها، وترتكب دول عظمى ما شاءت ضد الآخرين وهي آمنة أن تتخذ قراراً ضدها؟ ورغم أن هذه القضية من الأهمية بمكان، فحتى يوماً هذا لم يستطع أحد أن يغيرها رغم عدالة التغيير، واليوم عالمنا يضطرب وتحدث فيه المظالم ما لا يستطيع أحد أن يقف في وجهها لأن النظام العالمي فاشل في توفير العدل، وإذا كان العالم اليوم يريد أن يوفر العدل لكل أممه فعليه أن يتخلى عن هذا النظام الظالم، فهل يعقل؟ هو ما نرجوه.. والله ولي التوفيق.



السجلات الشنعاء لحقوق الإنسان في قطر.. اعتقالات تعسفية وترهيب وسحب جنسيات "ديباجي": الدوحة تمنع مواطنيها من أداء فريضة الحج.. والفقر منتشر داخلها

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 26 ذو القعدة 1439هـ - 8 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/Xs5FPR>

محمد المواسي - الرياض

يتلوث السجل القطري لحقوق الإنسان بسواد معتم نتيجة استخدام القوة المفرطة، وسحب الجنسية من الناشطين الحقوقيين والاجتماعيين، وكذلك أصحاب الرأي، وعلى المجالات كافة. فلم يرتكب المواطن القطري مسحوب الجنسية جريمة إرهابية، أو يمول جماعات إرهابية، أو يهجر العرب الأمنيين من قراهم في دولهم بالتآمر مع المليشيات.. فعلى الأغلب جميعهم طالبوا بحقوقهم المشروعة داخل أرضهم. وتجاوز هذا إلى مأساة كبيرة، هي ضحايا المنشآت الرياضية الذين تسلمت قطر على جنثهم في طريق تنظيم كأس العالم.. والكثير من القضايا في الداخل القطري التي تكشف عن مرارة مواطنيها مع خروقات النظام الحاكم لحقوق الإنسان. ولعل من أبرز حقوق الإنسان التي انتهكت علناً هو ترهيب المواطنين المسلمين فيها من أداء فريضة الحج.

فسجل الدوحة الشنيع في دعم الإرهاب وتمويله في الكثير من الدول العربية الذي انكشف عنه الغطاء في الآونة الأخيرة بشكل فاضح مؤشراً جديداً على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان دولياً، ودليل على ما ستنتهجه بكل قوة مع مواطنيها. قبيلة الغفران آل مرة

ومن الخروقات بحق الإنسانية وأشدّها قساوة في قطر تهجير قطر الآلاف من أبناء عشيرة آل غفران من قبيلة آل مرة. وزادته السلطات في الدوحة بسحب جنسية الشيخ طالب بن شريم و55 من أفراد عائلته من أبناء القبيلة ذاتها في وقت سابق، وهو الأمر الذي جاء تابعاً لأحداث غير إنسانية، انتهجتها حكومة "حمد" عام 1996 بتوقيف وسجن أفراد من قبيلة "الغفران آل مرة"، وقامت تعذيبهم وترويعهم. وبعدها، وخلال سنوات، بدأت سلسلة إسقاط الجنسية إلى أن تجاوز 6000 فرد.

عمالة منشآت كأس العالم

ووفقاً لصحيفة البيان الإماراتية، فإنه على الصعيد العمالي يتضح جلياً تردي أوضاع العمالة في شركات المقاولات؛ إذ يعانون العمل الجبري في معسكرات العمل، ويعانون حظر الخروج. كل هذا ينتظر العمال الأجانب في مواقع إنجاز البنى التحتية لكأس العالم لكرة القدم في قطر، كما أثبتت تحقيقات أجرتها منظمة العفو الدولية قائلة إنه بالنسبة للعاملين هناك غالباً ما يكون استخدامهم مأساوياً.

اعتقالات

وشهد الجيش القطري اعتقال عقيد ومقدم؛ وذلك لرفضهما سياسات النظام القطري. وكشف حساب "قطر مباشر" المعارض للنظام القطري على موقع "تويتر" - وفقاً لما أورده البيان الإماراتية - أنه تم اعتقال مدير مكتب رئيس الأركان القطري العقيد حسن يوسف، كما اعتقلت المقدم في جهاز أمن الدولة سعيد إبراهيم المهدي المعروف بسعيد المطوي.

وكان الحساب قد ذكر على موقع التواصل "تويتر" أنه تم اعتقال 62 جندياً بالجيش القطري بعد رفضهم الاستمرار بالعمل تحت مظلة القوة الإيرانية الموجودة بقاعدة الشمال.

ولم يكن الاعتقال إلا استمراراً للعديد من اعتقالات، تتخذ صفة الاختطاف، كاعتقال الشعراء والمشايع وغيرهم، وكان آخرها اختطاف الناشطة لطيفة المسيفري القطرية التي تعرضت للاعتقال التعسفي مؤخراً أمام طفلتها أثناء وجودها خارج المنزل، بل أدت عملية الاختطاف إلى إصابة طفلتها.

ومن جهته، يقول المحلل السياسي والمتابع للشأن القطري فهد ديباجي لـ "سبق": "الدولة المارقة قطر تخالف محيطها الخليجي والعربي كعادتها؛ فالدوحة تعلن وتؤكد أنها ليست مع الدول العربية والإجماع العربي، من خلال تضامنها مع كندا بملف حقوق الإنسان كما تدعي.

وأضاف: اعتدنا من دولة تنظيم الحمدين التشدد في إعلامها بنشر الحرية والديمقراطية بينما حال وواقع قطر يقول غير ذلك جملة وتفصيلاً؛ فهي الآن تمنع حرية العبادة، وحققاً من حقوق الإنسان، وتمنع الحجاج القطريين من أداء فريضة الحج.

وزاد بقوله: قطر التي تعلن الاهتمام بحقوق الإنسان هي نفسها التي حكمت على شاعر بالإعدام بسبب قصيدة انتقد فيها الوضع في قطر، ثم تم تخفيض الحكم إلى السجن المؤبد. قطر دائماً تستغل أموالها من خلال المنظمات الدولية والحقوقية، وجعلتها سيفاً مسلطاً على السعودية والإمارات ومصر، ولتغض الطرف عن أفعالها وتجاوزاتها المشينة في حق شعبيها والشعوب العربية. وما قضية طرد بعض القبائل القطرية أمثال الغفران من قطر، وتجريدهم من الجنسية، الذين بلغ عددهم أكثر بكثير من ٥٠٠٠ مواطن قطري، إلا دليل على الأعمال التعسفية، وعدم احترام حقوق الإنسان.

وتابع: كذلك ما يحدث حالياً من اعتقال للمواطنة لطيفة المسيفري بدون سبب مقنع أو عرض على النيابة نتيجة مطالبتها تميم بالالتفات إلى المواطنين الذين أهلكتهم الديون، ويعيشون على الزكاة، والمنازل المتهالكة، وبعضها بالإيجار..

ووصفت كل ذلك بدافع وطنيتها الحقيقية، وهي المواطنة القطرية الوحيدة التي قالت كلمة الحق، وطالبت ولي أمرها بمساعدة المحتاجين، وكان جزاؤها الاعتقال والسجن؛ لذلك أهل قطر المستضعفون لا يملكون القدرة على الحديث عن الشأن الداخلي وعن تجاوزات حكومتهم؛ لهذا هم صامتون، ولا يريدون أن يكون مصيرهم مصير لطيفة المسيفري نفسه. حقائق من قطر

وأضاف: لقد كشفت المسيفري حقيقة يحاول تنظيم الحمدين إخفاءها، هي أن الفقر منتشر، والبطالة مستفحلة، والأموال تذهب لفئة معينة، وتذهب إلى المرتزقة لتنفيذ مؤامرات على الجيران.

الحقيقة تقول لأنك في قطر لا يمكنك الحديث عن الفقر أو سوء الخدمات؛ فبالرغم من أن عدد المواطنين لا يتجاوز ٣٠٠ ألف إلا أن هناك نسبة بالقليلة من الفقراء والمعدمين الذين لا يجدون ما يأكلون؛ لهذا تم اعتقال لطيفة المسيفري بعد حديثها عن الفقر في قطر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

واختتم بقوله: النظام القطري يريد تكميم أفواه عديمي الضمير. لقد دمرنا الشعوب العربية، ويريدون تدمير أوطانهم، ويحاولون بكل قوة إبراز عضلاتهم على أحرار قطر بتوجيه من المستورد عزمي بشارة والقرضاوي.



«وزراء الداخلية العرب»: نرفض أي استغلال لدعاوى الدفاع عن

حقوق الإنسان للنيل من دولنا

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ - 9 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4597149>

انعقدت بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في العاصمة التونسية أمس (الأربعاء)، أعمال المؤتمر العربي الرابع للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية، بمشاركة ممثلين عن وزارات الداخلية في الدول العربية، من بينها المملكة التي ترأس وفداتها مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية العقيد الدكتور زياد بن يوسف اليوسف.

وأعرب الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد كومان في كلمته الافتتاحية عن شجب واستنكار الأمانة العامة للمجلس الموقف الأخير الذي أقدمت عليه كندا بتدخلها السافر في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية،

وسعيها إلى التأثير في الإجراءات القضائية، مشدداً على وقوف المجلس مع التدابير التي تتخذها المملكة لحماية حقوق مواطنيها وكرامتهم، وخدمة الشعوب العربية وقضاياها العادلة، وعملها الدؤوب من أجل تدعيم السلم والأمن الدوليين. وقال: «إن اهتمام دولنا العربية بحقوق الإنسان ليس إملأء خارجياً ولا مجارة لموضة عصرية، وإنما هو نتاج قناعة راسخة تتبع من مبادئنا الدينية السمحة وإرثنا الحضاري المجيد، لذا فإننا غير معنيين بالمزايدات التي تقوم بها بعض الجهات للتقليل من الجهود البناءة التي تقوم بها الدول العربية في مجال حقوق الإنسان، خدمة لأغراض مشبوهة، وسعيًا - محكوماً عليه بالفشل لا محالة - إلى تفتيت اللحمة الوطنية.»

وأضاف الدكتور كومان: «فبقدر ما نحرص على احترام حقوق الإنسان وكرامته ونعتبرها خطأ أحمر لا مجال للمساومة عليه، بقدر ما نرفض من دون أي تردد أي استغلال لدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان للنيل من دولنا العربية، أو التدخل في نظام العدالة الجنائية، أو لتقويض السلم الاجتماعي وإثارة البلبلة.»

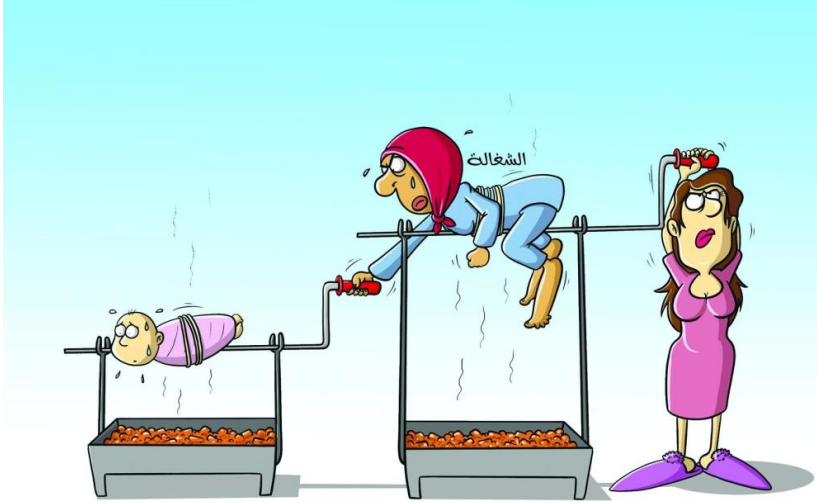
وأكد أن إقرار عقد هذا المؤتمر يشكل في حد ذاته دليلاً قاطعاً على حرص المجلس على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى منتسبي أجهزة الشرطة والأمن العرب، بحيث تصبح تلك الثقافة سياجاً منيعاً يحول دون أي انتهاك لتلك الحقوق، أو انتقاص لكرامة الإنسان، أو تلاعب بالإجراءات القانونية المرعية.

وناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات، منها التصور النموذجي لإدارة متخصصة بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية من حيث الهيكل التنظيمي والمهام، ومشروع الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني، إلى جانب استعراض تجارب بعض وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان، ونتائج أعمال فريق الخبراء المعني بدرس إنشاء موقع إلكتروني وإصدار مجلة عربية لقضايا الأمن وحقوق الإنسان.



كاريكاتير

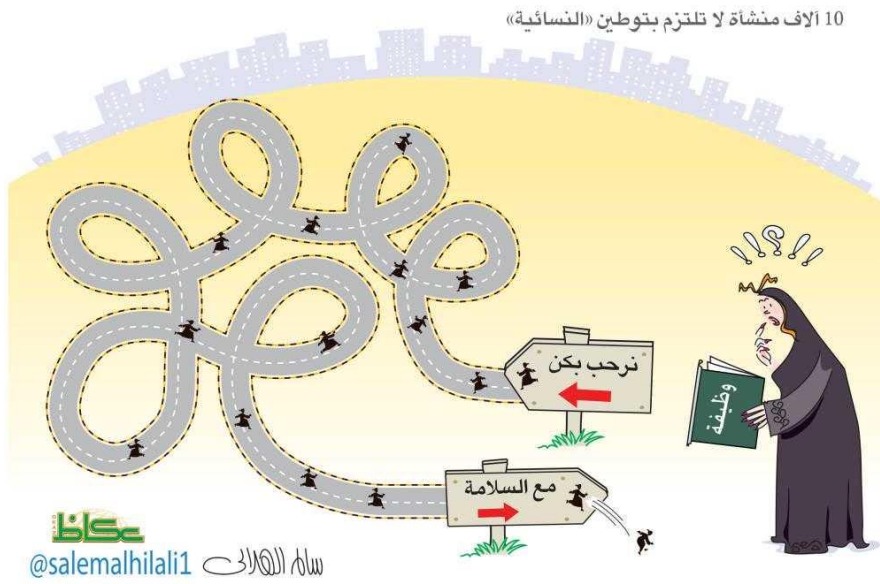
 @salemalhilali1 ساهم الالالي	عكاظ نبيض الحقيقة المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م https://www.okaz.com.sa/article/1661577
 دار الإبداء @mahertoon	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1439 هـ - 5 أغسطس 2018م http://www.alhayat.com/article/4596198



ماهرتون
@mahertoon



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com





الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
26 ذو القعدة 1439 هـ - 8
أغسطس 2018م

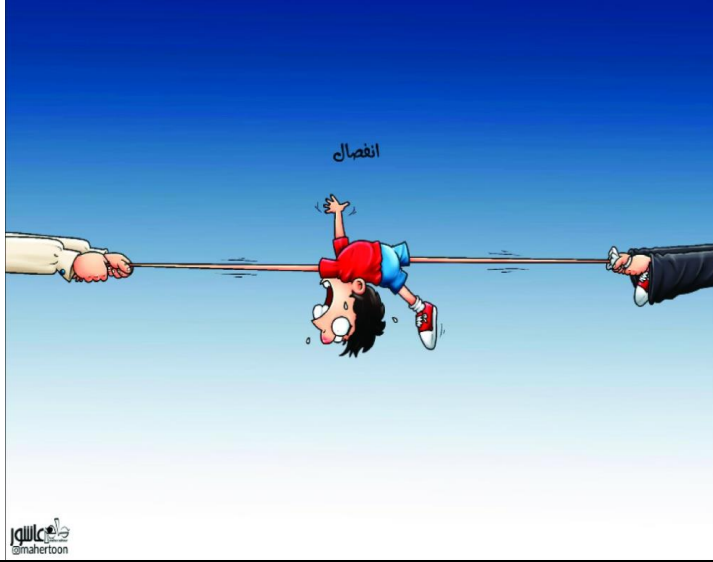
<http://www.alriyadh.com/1697536>



الرياض

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
26 ذو القعدة 1439 هـ - 8
أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/584764>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
27 ذو القعدة 1439 هـ - 9
أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4597138>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 27 ذو القعدة 1439 هـ -
9 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4597031>